PROVISIONAL
A/31/PV.7
28 September 1976
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد أميراسنغ (سري لانكا)

ثم: السيد أوسكار فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
(نائب الرئيس)

- متابعة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من:

السيد فان دير ستويل (هولندا)
السيد غنشر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
السيد غروميكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
السيد مينيك (يوغوسلافيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات":
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦.

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل.

76-70037/A

Digitized by UNOG Library

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠/٤٥

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمال

المناقشة العامة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة لأول المتحدثين على القائمة، أود أن أذكّر السادة الأعضاء بالقرار الذى اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة في ٢٤ من ايلول/سبتمبر الحالي ، لصالح السير المنظّم لعملنا ، ومن أجل الحفاظ على كرامة المناقشة العامة ، وكذلك لكي نأخذ في الاعتبار المتحدثين التاليين ، نرجو من الوفود ان تمتنع عن الاستمرار في تقديم التهاني بعد الانتهاء من خطبهم ، حتى لا نعطّل سير العمل .

كذلك أود أن أذكّر كل الموجودين في أجنحة هذه القاعة ان يحتفظوا بالصمت أثناء الاجتماع ، حيث لاحظت أن كثرة الاضطرابات تؤدى الى مضايقة المتحدث بشكل كبير .

وانني لواثق انني لن أحتاج الى الاشارة الى هذه المسألة مرة أخرى .

السيد فان دير ستويل (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، يشرّفني ، باسم حكومة مملكة هولندا ، أن أتقدم اليكم بالتهنئة الحارة بمناسبة انتخابكم كرئيس لهذه الدورة للجمعية العامة . ان صفاتكم المرموقة وخبرتكم الطويلة في الأمم المتحدة والكثير من الخدمات الهامة التي قدمتموها للمنظمة معروفة تماما .

ان الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة أثبتت حسن النيّة والانسجام اللذين أديا الى اتفاق الرأى من خلال المفاوضات . وقد أعادت تأكيد القدرة الكامنة للامم المتحدة من أجل التعاون . وبالرغم من ان الدورة العادية التالية للجمعية العامة قد أدت الى نتائج ايجابية ، الاّ أنه قد سيطرت عليها بعض القرارات التي ساهمت في تدهور المناخ السياسي ، في الجمعية العامة ، وفي بعض الوكالات المتخصصة .

انني أشعر أنه من واجبي أن أحذّر من الأخطار التي تتهدد الامم المتحدة ، اذا حيل بين الدول التي لا غنى عن مساعدتها وبين منظمتنا . فالدول القوية يمكن أن ترعى نفسها ولكن

Digitized by UNOG Library

الدول الضعيفة لا يمكنها أن تفعل ذلك ، لأنها في حاجة الى حماية وتأييد الامم المتحدة القوى ، اذ أنها ليست لها أيّة بدائل اذا انهارت منظمة الامم المتحدة العالمية ، وعلينا جميعا أن نوقف هذا الاتجاه نحو التفكك .

ولكن ما هي الأسباب الكامنة لهذه الاتجاهات ؟ ان السكرتير العام قد أشار الى أحد هذه الاتجاهات ، في مقدمة تقريره السنوى حين أكّد أن العلاقة بين الشمال والجنوب قد حلت محلّ مشكلات الشرق والغرب في مناقشات الجمعية العامة .

ان قضية الشمال والجنوب تعكس تصميم العالم الثالث على التغلّب على مظالم الماضي والفقر والتوزيع غير المتكافئ للثروة القائم حاليا . ان ذلك يعدّ أحد الأسباب الرئيسية للتوترات والمجادلات في الامم المتحدة .

ويمكننا ان نعلن أسفنا لبعض القرارات التي اتخذت بالأغلبية في الدورة الثلاثين ، ولكن ادانة الأغلبيات التلقائية لن يؤدّى بنا الى أى شئ ، الاّ اذا كنّا على استعداد لمهاجمة المظالم الأساسية التي لا تزال موجودة في العالم . ان الاعتماد الجماعي على الذات يمكن أن يؤدّى الى بدائل مؤقّتة من أجل حلول عالمية ، ولكن هذه البدائل سوف تبقى بالضرورة ذات طبيعة محدودة .

Digitized by UNOG Library

ان مملكة هولندا تعتبر أن الأمم المتحدة تعد أداة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل التعاون على المستوى العالمي ، ولكن الاسلوب البناء والتقدم الى معالجة المشاكل العالمية ، سيكون في الامكان اذا تحركت الدول الاعضاء من المواجهة الى الحوار . فتدعيم دور الامم المتحدة يعتمد على حسن نية الدول الاعضاء ، لاحترام وتفهم مطامح وآمال ومصالح الاخرين . ويعتمد أيضا على مدى استعدادها لاستبدال المطامح القومية ووضع المصالح العامة بدلا منها .

ويتطلب هذا اللجوء الى أجهزة الميثاق من أجل تسوية المنازعات ، وخاصة مجلس الامن ، ومحكمة العدل الدولية :

ان النهوض بالسلم والامن يعد مهمة حيوية من مهام الامم المتحدة ، ولكن التطورات في العام الماضي لا تعطي الكثير من دواعي التفاؤل . فالشعور بالرضا لغياب المنازعات العسكرية بين الدول ، قد تغلب عليه الادراك بحدوث الاعمال التي تمت داخل بلاد كثيرة من العالم، وأشير هنا لما حدث لشعب لبنان ، فضلا عن ضحايا القهر في سويتو وكيب تاون . فوجود مصادر النزاع نتيجة لفشل حل قضايا الظلم في الامم المتحدة ، يعني انه اذا لم تنجح الامم المتحدة واعضاؤها في القضاء على هذه الاخطار ، فان اخطار النزاعات المسلحة بين الدول سوف تزداد ، وتمتد آثارها لتهديد الأمن والسلم العالميين .

ان التهديد لاسباب محلية واقليمية للنزاع ، قد تعزز نتيجة للزيادة المفرطة والمستمرة في التسليح في العالم أجمع ،سواء بالاسلحة التقليدية أو بالاسلحة النووية . ومن المحتم أن نعزز من مجهوداتنا لوقف هذا التيار نحو سباق التسلح .

ان العالم سوف يواجه اختبارات دقيقة في السنوات الباقية من الثمانينات ، فانتشار التكنولوجيا النووية ، تحفه المخاطر الكثيرة ، كما أن اخطار انتشار الاسلحة النووية يزداد بصورة كبيرة ، بالاضافة الى أن سباق التسلح في الاسلحة التقليدية يعد أمرا من الامور التي تثير القلق العظيم ، واذا لم يتخذ اجراء قوى الان ، واذا لم نعد ترتيب اولوياتنا في مناقشات نزع السلاح ، فان الوقت سيكون متأخرا جدا .

اود أن اتقدم بنداء خاص للولايات المتحدة وللاتحاد السوفياتي لكي تقوما بتنفيذ التزاماتهما طبقا لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . وبالرغم من انني لا أشك في اخلاصهما في محاولة تحقيق

Digitized by UNOG Library

النجاح بالنسبة لمحادثات صولت ، فانني اعتقد ان عقد الاتفاقية الثانية في صولت يعد من الامور ذات الاهمية العظمى ، اذ أنها سوف تقدم دفعة نحن في حاجة اليها من اجل الاجراءات الخاصة بمراقبة التسليح النووى العالمي . مثل هذه الاجراءات تدعو الحاجة اليها على ضوء انتشار المعلومات النووية والتكنولوجيا النووية ، وهذا يشكل ضغطا كبيرا على نظام عدم انتشار الاسلحة النووية الهش . ان استخدام التكنولوجيا النووية من أجل الاغراض العسكرية يجب ان يمنع ، وقد انضمت حكومة هولندا الى الدول الاخرى في اتباع سياسة صارمة فيما يتعلق بتصدير المواد النووية والمعدات والتكنولوجيا النووية ، ولكن هذا لايعد امرا كافيا ، اذ يجب على كل الدول أن تمارس ضبط النفس فيما يتعلق بالمنشآت الحساسة ، مثل المنشآت الخاصة باثراء المواد النووية واعادة تصنيعها . واذا ماتجاهلنا خطر ذلك وما يشكله على سلام العالم ، فان هذا سيكون من الامور الحمقاء . كما ان اجراءات ومجهودات الوكالة الدولية للطاقة النووية نحو ادارة البلوتونيوم على المستوى الاقليمي ، يجب ان تستمر بصورة متصلة .

ان على الجمعية العامة وبموجب ميثاقها ، ان تتخذ الاجراءات الواجبة بشأن الموضوع الحيوى الخاص بنشر الاسلحة النووية ، ويجب على الجمعية العامة ان تناشد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ان يتوصلا الى النجاح في مباحثات صولت ، اذ ان ذلك سوف يعطي دفعة قوية بخصوص الاشراف على الطاقة النووية من اجل الاغراض السلمية ، فضلا عن التفجيرات النووية السلمية .

فبينما نجد ان خطر الانتشار النووى علينا ان نفكر فيه بصورة جدية وكبيرة ، فان بيع الاسلحة التقليدية المتزايد ، يعد من الامور التى تثير القلق الشديد . وبينما نجد أن تجارة الاسلحة هي من بين الامور الاكثر صعوبة في مناقشاتها نظرا لاثرها على السيادة القومية وعلى الامن ، الا انه لايمكننا ان نبرر انه في الدول الصناعية الكبرى ، وفي الكثير من الدول النامية ، تحول الموارد النادرة التى تحتاج اليها في تحقيق الرفاهية ، لتوفير اسلحة الدمار. ان الامر ليتطلب الشجاعة السياسية والحكمة لمعالجة مثل هذه المشكلات ، فتصدير الاسلحة النووية يجب ان يخضع لضبط النفس الضرورى ، كما يجب ان تبحث التدابير الرامية الى التنظيم والرقابة على تجارة الاسلحة الدولية ، ويتطلب ذلك جهدا مشتركا من جانب الدول التى تصدر الاسلحة ، والدول التى تستوردها ، واذا

Digitized by UNOG Library

عقب الدورة غير العادية الخاصة بشأن نزع السلاح ، فان موضوع الاسلحة التقليدية وتجارة الاسلحة يجب ان تعطي لهما الاولوية .

ان الوفاق في اوروبا يعد من اهداف السياسة الهامة بالنسبة لحكومة هولندا ، فالبيان الذى اتخذ في هلسنكي كان يعد خطوة على هذا الطريق ، ولكننا نعتبر أن الاتجاه في أوروبا عامة يسير بصورة بطيئة نحو التعاون . ان حكومة هولندا بينما تقوم بالاعداد لمؤتمر بلجراد ، سوف تسعي الى تحقيق التقدم نحو تطبيق سياسة شاملة للسلم في كافة القطاعات المتعلقة بالحرية الانسانية ، والتعاون الاقتصادى .

منذ ثلاث سنوات ، ركزت في هذه الجمعية على ان الانفراج يجب ان يأخذ في اعتباره مصالح دول العالم الثالث ، واليوم فانني على اقتناع بانه في مجهوداتنا من اجل تعزيز وتدعيم الوفاق والانفراج والتعاون مابين الشرق والغرب ، لا يمكننا ان نبتعد عن الجنوب . فالشرق والغرب كلاهما مسئول عن تحقيق التوصل الى علاقة اقتصادية اكثر عدلا ورشدا بين الشمال والجنوب.

Digitized by UNOG Library

وفي سعينا نحو ايجاد نظام اقتصادى واجتماعي دولي جديد ، فان الدورة السابعة الخاصة كانت تعد بداية من أجل حوار بناء بين كافة الدول الصناعية والدول النامية ، وعلى الرغم من ان النتائج التي تحققت في مؤتمر الاونكتاد الرابع وفي مؤتمر باريس بشأن التعاون الدولي الاقتصادى كانت نتائج محدودة الا ان هناك حاجة الى استمرار هذا الحوار على أساس من المصالح المشتركة .

ان التزاماتنا يجب ان تمتد الى ما وراء الكلمات والمؤتمرات ويجب ان تتجه نحو التنفيذ الفعال لما اتفق عليه من قبل وتشارك حكومة هولندا في مشاعر القلق والخيبة التي اعربت عنها الدول النامية اخيرا في كولومبو بشأن المدى الذى خرجت اليه نتائج ملموسة من اجل تنفيذ القرارات التي اتخذت في الدورتين السادسة والسابعة الخاصتين للجمعية العامة . ومن الاهمية بمكان أن نقوم بتعبئة الارادة الذاتية لجميع الاطراف ومن ناحيتنا فان حكومة هولندا تود ان تعيد تعهدها من اجل تنفيذ قرارات الدورة السابعة الخاصة ومؤتمر الاونكتاد الرابع .

والى جانب الحوار المستمر والمفاوضات التي تجرى في باريس فان الاختبار الاول سوف يكون المفاوضات القادمة للاونكتاد بشأن برنامج متكامل للسلع والصندوق المشترك ، كما ان المفاوضات الاخرى مثل المفاوضات الخاصة بالتجارة المتعددة الاطراف ، والاصلاح النقدى والتزويد الخامس لرابطة التنمية الدولية، سوف يتطلب كل ذلك مجهودات سياسية من جانب جميع اعضاء المنظمة . ان هذه قضايا اساسية بالنسبة الى اتاحة فرص متساوية ، وعدالة . والفشل في العمل والاتفاق يؤدى الى آثار سياسية خطيرة ، ولذلك فان النداء الذى خرج من كولومبو لا يجب ان يذهب هباء .

ان مؤتمر العمالة العالمي الاخير ومؤتمر الموئل قد اضافا ابعادا واسعة لمشكلة التنمية فقد اعترف فيهما بأن العدالة الاجتماعية والتوزيع الاقتصادى ومواجهة الاحتياجات الاساسية للشعوب تعد من الامور الاساسية للتنمية ، ان نتائج هذه المؤتمرات والمؤتمرات الاخرى ، يجب ان تتكامل في استراتيجية جديدة من اجل العقد الثالث للتنمية تكون ملزمة للدول النامية والدول المتقدمة اكثر من استراتيجية العقد الثاني . ويجب ان نستغل السنوات المتبقية من هذا العقد ونتخذ الاجراءات الاولى من اجل تنفيذ هذا التعهد ، ولذلك فانني اقترح ان تقوم هذه الدورة باتخاذ التدابير والاعمال التمهيدية في هذا الاتجاه .

Digitized by UNOG Library

ان فعالية وانسجام اسرة الامم المتحدة من اجل التنمية يعد شرطا اساسيا للعلاقات الاقتصادية الجديدة بين الشمال والجنوب ، ومن اجل المجهودات الرامية الى القضاء على الفقر. ان حكومة هولندا تشعر بالقلق ازاء الاتجاه نحو التفكك وعدم الانسجام في اسرة الامم المتحدة ويجب ان تبذل مجهودات فعالة لعكس هذه الاتجاهات مع التركيز على تقوية المجلس الاقتصادى والاجتماعي والقدرة التفاوضية للاونكتاد وللسكرتارية .

ان احد الاغراض الاساسية للميثاق والتزامات الامم المتحدة يتمثل في تشجيع حقوق الانسان والحريات الاساسية والنهوض بها فجماعات كبيرة من الناس والمنظمات ومجموعات العمل لا تطالب فقط بحقوقها الخاصة ولكن بروح من الانسانية والتضامن تدافع ايضا عن حقوق الانسان لآخرين سواء داخل الحدود القومية او خارجها ، فحقوق الانسان تعد من الامور التي يهتم بها المجتمع العالمي بأجمعه .

وحقوق الانسان لا يمكن ان تعمل بمعزل عن غيرها وانتهاكات حقوق الانسان تعد علامات لأسباب اعمق من الظلم الذى يظهر فيه التمييز والاستغلال والقهر والتخويف . هذه المستويات تعد اقل من اى مستويات تقبلها المجتمعات كقيم اساسية ، وانني اشير هنا الى الممارسات الخاصة بالقتل والتعذيب والسجن والقهر المنظم للمجموعات العنصرية والسياسية والدينية او الاسمية ، فالاعلان الذى اتخذ ضد التعذيب في الدورة الماضية من الجمعية العامة اوضح :

" ان الحالات الطارئة او حالة الحرب او التهديد بالحرب او عدم الاستقرار السياسي الداخلي او اية طوارئ عامة لا يجب ان تعتبر مبررا للتعذيب او الممارسات الاخرى غير الانسانية والقاسية والمهينة " . [قرار الجمعية العامة رقم ٣٤٥٢ (د-٣٠)]

ان حكومة هولندا والشعب الهولندى يهتمان كثيرا او يشعران بالقلق تجاه انظمة وممارسات التعذيب التي لاتزال تطبق في كثير من الاماكن ، كما ان مجموعات التحقيق التي خرجت عن لجنة حقوق الانسان بشأن جنوب افريقيا وشيلي على سبيل المثال قد اظهرت معلومات تثير الحزن واشارت الى دور اجهزة الامن التي تعمل خارج نطاق الرقابة القضائية والتي تمارس تعذيب مختلف المواطنين . وانني اهيب بهذه المنظمة العالمية والدول الاعضاء اتخاذ الاجراءات الحماسية من اجل التخفيف من تلك الاعمال .

Digitized by UNOG Library

ان الامم المتحدة قد قدمت مساهمة عظيمة في وضع المستويات العالمية الخاصة بحقوق الانسان وما يتعلق ايضا بالحريات السياسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية . والسؤال الان هو كيفية تحويل هذه المعايير الى واقع فعلي في المجتمعات الدولية والقومية . كيف يمكن ان نتحرك من اعلان هذه القواعد الى تنفيذها .

وتطبيق حقوق الانسان يجب ان يتم اولا وأساسا في ضوء مراعاة حاجة السكان الى المسكن والغذاء والعمل والحقوق السياسية وحرية ممارسة الشعائر الدينية والعقيدة ، انهم في حاجة الى حقهم في الحياة والحرية والامن الشخصي ، ويجب ان يكونوا بمنأى عن الاحتجاز او الاعتقال التعسفي ، ومن حقهم كما يقول الاعلان العالمي الى نظام اجتماعي ودولي يسمح لهم تماما بممارسة حقوقهم وحريتهم وان التطبيق الكامل للحقوق السياسية والمدنية ليس ممكنا الا بالتمتع بالحقوق الاجتماعية والثقافية .

ومنذ ان قامت الامم المتحدة كان دورها بمثابة المحامي عن الشعوب والمجموعات التي تعاني من التفرقة العنصرية ، وفي ضوء هذا فان الاعمال التي تمت على المستوى الدولي والقومي من اجل تحرر المرأة يستحق تأييدنا الكامل واود ان اؤكد ان هذه الاجراءات لا يجب ان تكون قانونية بحته ، لأن المساواة في القانون ليست الا جزءا من المساواة الحقيقية الكاملة . ومن بين الاولويات فان سياسات الاعلام التي تهدف الى تغيير المواقف التقليدية او اجراءات التطبيق التي تهدف الى ادخال تعديلات — بالنسبة لأوجه الظلم القائمة بين الرجال والنساء — تفرض نفسها وفي البلاد المتقدمة يجب — في رأيي — ان يولي اهتمام خاص للاجراءات التي من شأنها ان تتيح امكانيات التعليم للنساء . وان تشجيع هذه السياسات والاجراءات يجب ان تشكل جزءا هاما من عقد الامم المتحدة الحالي للمرأة الذى اعلن في اطار المساواة والتطور والسلام .

Digitized by UNOG Library

وبينما المهمة الاساسية من اجل تشجيع وحماية حقوق الانسان تقع على المجتمعات القومية والمجتمع الدولي وبصفة خاصة الامم المتحدة ، فانها جميعا تتحمل مسؤولية اضافية . لقد كانت هولندا دائما من انصار تعزيز قدرة الامم المتحدة على معالجة المشاكل العامة الخاصة بحقوق الانسان والمواقف المحددة المتعلقة بها في الحالات الخطيرة والعاجلة . وسوف نواصل تشجيع انشاء منصب في اطار الامم المتحدة للمندوب السامي لحقوق الانسان ، أو أى مراكز مماثلة . ان أحد المشاكل الأساسية الموروثة هو الهيكل الحكومي للامم المتحدة الذى يشكل في بعض الحالات عقبة تمنع من الاستماع الى صوت المضطهدين ، وانني أؤيد القيام بدور اقوى بالنسبة للعنصر غير الحكومي في اطار الامم المتحدة لكي تمنح الموافقة للاستماع الى آراء ومقترحات ونداءات وشكاوى المنظمات غير الحكومية ومجموعات الشعوب والافراد .

واخيرا يجب على الجمعية العامة ان تتخذ الخطوات اللازمة لسرعة اصدار بيان حول قضايا عدم التسامح او التمييز الذى يقوم على اساس الدين او العقيدة ، على اختلاف اشكالها .

اود الآن ان اتحدث بصفتي رئيسا لمجلس وزراء المجموعة الاوروبية ، وكرئيس للتعاون السياسي الاوروبي .

ففي عالم اليوم فان المجتمع الاوروبي هو حقيقة سياسية واقتصادية حية . ان وحدتنا لم تتحقق بعد ، ولكننا عازمون على ان نوحد صفوفنا . وبالطبع فاننا نفهم ان التوحيد على مستوى اوسع في اوروبا حيث يوجد تنوع في الثقافات ، هو تنوع هام ، سوف يشكل عملية معقدة ، ولكننا نعرف ايضا اننا قد دخلنا في مشروع له اهمية اساسية وان اعادة التنظيم الجذرى لجزء من المجتمع العالمي للامم سوف يكون له — في رأيي — تأثير طيب على هذا المجتمع باكمله . ان اوروبا التي نقوم بتشييدها ، هى اوروبا حيث يقوم الرخاء المادى على العدالة الاجتماعية ، اوروبا الديمقراطية ، التي سوف يكون لها برلمان يتم انتخابه . اوروبا التي يجب ان تطل على الخارج بل على العالم بأكمله .

ومع تطور سياستنا الداخلية التي تقوم على اساس التزايد المستمر والاعتماد على العدالة الاجتماعية والديمقراطية ، فمن الواجب الاسهام في زيادة نمو العدالة والحرية في كل مكان في العالم وان نسهم في اقامة روابط منتجة ووثيقة مع باقي المجتمعات وبصفة خاصة مع الدول النامية .

Digitized by UNOG Library

ان التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي هي شرط اساسي لتحسين الموقف الاجتماعي والاقتصادى لملايين البشر في العالم . ونظرا لقوته وقدرته الاقتصادية والمالية والتكنولوجية الخاصة فان هذا المجتمع ، الذى أثبت أنه من اكثر العناصر الديناميكية في الاقتصاد العالمي ، يعترف بضرورة وجود سياسة متماسكة من اجل التنمية والتعاون على اساس اهداف يتم الاتفاق بشأنها ، ولتحقيق هذا الهدف فان هذه الجماعة تطبق وما زالت تعمل على تحسين نظامها التفضيلي العام من اجل الدول النامية .

وخلال الدورة السابقة الاستثنائية فان دول الجماعة الاوروبية قد اثبتت انها على استعداد لان تسهم في اطار وحدتها وبصورة ايجابية في تشييد نظام اقتصادى دولي أكثر عدالة وانصافا. واليوم اود ان اجدد هذا التعهد باسم الاعضاء التسع ، واستعدادنا لتحقيق التعهدات التي قطعناها على انفسنا خلال هذه الدورة الاستثنائية . ان المفاوضات التي دارت في اطار المؤتمر الرابع للاونكتاد والتي مازالت مستمرة في اطار الحوار بين الشمال والجنوب في باريس ، قد اثبتت تماما انه رغم وجود مجالات حقيقية لاحراز تقدم ، فمازالت هناك اختلافات واسعة في وجهات النظر بشأن موضوعات هامة . ان اعضاء المجموعة الاوروبية ، مع مواصلتهم السير في طريق التوفيق والحوار ، عازمون على ان يبذلوا كل ما في وسعهم لتطبيق التعهدات التي قطعوها على انفسهم في نيويورك في العام الماضي ، ثم اخيرا في نيروبي ، لتحقيق نجاح حوار باريس .

واود ان اؤكد لكم اننا لن نتراجع عن التعهدات التي قدمناها ، بل على العكس فان اعضاء المجموعة ، اذ يعترفون بمصالح الاقتصاد العالمي في مجموعه ، مازالوا يلتزمون بتقديم تحسين في هيكل موقف الدول النامية في اطار الاقتصاد العالمي ، آخذين في الاعتبار المشاكل العاجلة والملحة للدول الاكثر حاجة من غيرها ، وبهذه الروح سوف نواصل المفاوضات والمناقشات التي سوف تتم وفقا للقرارات التي صدرت عن المؤتمر الرابع للاونكتاد .

وعلاوة على ذلك فان الدول المشتركة في مؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادى الدولي قد عادت الى مائدة المفاوضات ، ونحن نعبر عن املنا الصادق في انه سوف تبذل كافة الجهود لتحقيق نجاح الاجتماع الوزارى الذى سيعقد في شهر كانون الاول/ديسمبر وفيما يتعلق بالمجموعة الاوروبية فهى عازمة على المساهمة في تحقيق نجاح مؤتمر باريس . اننا في باريس ، نتحدث بصوت واحد ،

Digitized by UNOG Library

وان مساهمتنا المشتركة قد تعكس الالتزام المتزايد للمجموعة الاوروبية ووزنها المتزايد في العلاقات بين الشمال والجنوب .

ان المجموعة تهنئ نفسها على تطبيق الاتفاقية التي عقدت بين المجموعة الافريقية الكاريبية الباسفيكية والسوق الاوروبية المشتركة والتي صدرت في لومي في نيسان/ابريل الماضي والتي سيكون لها دور كبير في العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة ، انها تمس اكثر من نصف مليار من البشر وهدفها ، اقامة وتطوير التعاون الاقتصادى بين مجتمع الدول التسع واكثر من خمسين دولة نامية ، في اطار من الود ، وعلاوة على ذلك فان اهمية اتفاقية لومي تكمن في ان كافة اعضائها موجودون في اطار مجموعات " شركاء متساوون " على اساس من المساواة بين كافة الشركاء ، وهذا يقتضي مسئولية متبادلة ، والمجموعة الاوروبية فيما يخصها سوف تأخذ في الاعتبار بصورة جدية وبناءة رغبات دول المجموعة الافريقية الكاريبية الباسفيكية في اول اجتماع سوف يعقد بينها وبين مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة من اجل تمثيل هذه المجموعة .

واخيرا فاننا نرحب بزيادة عدد المشتركين في هذه الاتفاقية كسورينام ، والكومور وسيشيل ، التي قدمت وثائق انضمامها ، ولقد بدأت المفاوضات ايضا مع سان تومي وبرنسيب ، كما تقدمت بابوا غينيا الجديدة ، والرأس الاخضر بطلبي الانضمام .

ان الدول التسع تولي اهمية خاصة للامم المتحدة ، وقد اثبتت ذلك من قبل . انها تبذل جهدها من اجل القيام بدور بناء ونشط سواء على المستوى الفردى او الجماعي . وخلال الاعوام الماضية فان تعاونها قد ظهر امام هذه الجمعية في شكل بيانات خلال التصويت باسم الدول التسع وخلال التصويت ، الذى يتم على اساس موقف مشترك او منسق على الاقل . وسوف نواصل اللجوء الى تأثيرنا أو وزننا المشترك من اجل تعزيز الامم المتحدة ، وهي اهم اداة بالنسبة للامن والتعاون الدوليين .

ان الموقف في جنوب افريقيا يشكل سببا من اسباب قلقنا العميق . ففي رودييسيا ، فان قبول اقتراحات انجلترا والولايات المتحدة ، من قبل حكومة سميث يشكل خطوة هامة الى الامام ، والدول التسع تعبر عن املها في أن هذه الموافقة سوف تشكل نقطة تحول في تاريخ رودييسيا ، واذا ما اثبتت كافة الأطراف حسن نيتها ، واذا عمل الافريقيون والاوروبيون سويا فسوف يكون من الممكن وضع اسس دولة زمبابوى المستقلة التي ستشغل اذن مكانها الحقيقي في اسرة الامم .

Digitized by UNOG Library

وفي ٢٣ من شباط/فبراير الماضي ، فان وزراء خارجية الدول التسع قد اعادوا — في بيان مشترك — تأكيد موقفهم الاساسي بشأن الموضوعات الخاصة بافريقيا الجنوبية . اننا نستنكر سياسة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا ، وندافع عن حق تقرير المصير واستقلال شعوب روديسيا وناميبيا . اننا نحترم استقلال كافة الدول الافريقية ، وحقها في أن تحدد سياساتها القومية بسيادة كاملة ، ودون تدخلات خارجية . ان بلادنا تؤيد العمل والاجراءات التي تقوم بها منظمة الوحدة الافريقية من اجل تشجيع التعاون الافريقي . ونحن على استعداد للتعاون مع الدول الافريقية ، ونرفض أى عمل من جانب اية دولة كانت ، يهدف الى ايجاد منطقة نفوذ في افريقيا .

ولا يمكن ان يكون هناك سلام في افريقيا الجنوبية الا اذا تمت هذه التغييرات الاساسية ولذلك ، فان بلادنا تؤيد وترحب بهذه الجهود الحالية لايجاد حلول سلمية لمشاكل المنطقة . ان الدول التسع لا تزال راغبة في المساهمة في هذه الجهود .

اما فيما يتعلق بناميبيا ، فان الدول التسع قد اكدت في رسالتها الى الامين العام ، في يوم ناميبيا ، ان المفاوضات يجب ان تتم مع ممثلي جميع المجموعات السياسية في ذلك الاقليم بما فيه " سوابو " وذلك لتسهيل الطريق امام استقلال ناميبيا في المستقبل القريب. ان الامم المتحدة يجب، في رأينا ، ان تركز مساهمتها على حل مشكلة ناميبيا على النهوض بتقرير المصير من جانب شعب ناميبيا ، بصورة ديمقراطية وسلمية .

ان حكوماتنا لا تهدف الى الاعتراف بالترانسكاى بمناسبة استقلالها المزعوم ، فالحلول الخاطئة لمشكلات الفصل العنصرى في جمهورية افريقيا الجنوبية مثل اقامة " البانتوستانات " ، والتي تؤكد عليها حكومة افريقيا الجنوبية ، تشجع الفصل العنصرى ، ولا تقلل منه . ان الاحداث الاخيرة في افريقيا الجنوبية تشير الى ان التمييز العنصرى ليس له مستقبل في تلك المنطقة ، ذلك ان افريقيا الجنوبية هى مجتمع متعدد الجنسيات يجب على كل الافراد فيه ان يعيشوا معا ، بغض النظر عن لونهم او عنصرهم في سلام ، وعلى اساس من المساواة . ان الفصل العنصرى يجب القضاء عليه لانه يتناقض تناقضا صارخا مع الحقوق الاساسية للانسان . ان الدول التسع ، تؤكد على ان الحرية والعدل لجميع الشعوب يجب ان يسودا في افريقيا الجنوبية .

Digitized by UNOG Library

وفي الشرق الاوسط ، فان الاحداث المأساوية في لبنان قد ادت الى معاناة كبيرة لسكان تلك البلاد . ان الدول التسع ، تعلن عن اسفها لاراقة الدماء بشكل مأساوي مما ادى الى وقوع كثير من الضحايا . وفي عدة مناسبات ، فان اعضاء المجموعة الاوروبية قد اظهروا قلقهم تجاه الموقف في لبنان ، واعربوا عن املهم في ان الاطراف يجب عليهم ان يبذلوا كافة مساعيهم لانهاء هذا النزاع .

ان الدول التسع على استعداد لتأييد هذه الجهود الرامية الى تحقيق المصالحة ، وهي ترحب بتلك الجهود التي تجرى في اطار عربي خالص. وهي تؤكد على التزامها باستقلال وسلامة لبنان الاقليمية . وأود ان اؤكد للرئيس سركيس ، بمناسبة توليه منصبه كرئيس جديد للبنان ، ان اعضاء الجماعة الاوروبية يتسمون بحسن النية فيما يتعلق بالقيام بالمهام الصعبة التي ما تزال امامه .

اما فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي ، فان اعضاء الجماعة الاوروبية ، على اقتناع ، بأن المفاوضات القائمة على حد ادنى من اتفاق الرأى بين جميع الاطراف المعنية تعد امرا جوهريا لتحقيق السلام الدائم والعادل في الشرق الاوسط . وفي هذا الاطار ، فانها تؤكد على التزامها الحاسم والحازم بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الامن ، فضلا عن المبادئ التي تعد اساسا لموقفها ، والتي اكررها فيما يلي : اولا — عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة . ثانيا — الحاجة الى قيام اسرائيل بانهاء احتلالها الاقليمي الذى فرضته منذ نزاع ١٩٦٧ . ثالثا — احترام سيادة كل دولة وسلامة اراضيها واستقلالها ، وحقها في ان تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . رابعا — الاعتراف بأن اقامة سلام عادل ودائم ، يجب ان تأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

واود ان اؤكد ، ان حل النزاع في الشرق الاوسط ، سوف يكون ممكنا فقط اذا ترجم الحق المشروع للشعب الفلسطيني في الاعراب عن شخصيته القومية الى واقع ملموس . وعليه ، فان دول المجموعة الاوروبية على استعداد لكي تساعد ، الى اقصى حد ممكن ، والى المدى الذى ترغب فيه الاطراف ، في التوصل الى تسوية ، وبعد ان توافق جميع الاطراف على التسوية ، فانها على استعداد لترجمتها الى واقع ملموس . وفي هذا الاطار ، فانها على استعداد ، كما ذكرت من قبل ، ان تنظر في الاشتراك في الضمانات الدولية من اجل تحقيق تسوية سلمية .

Digitized by UNOG Library

ان قبرص تعد من المشكلات التي تثير القلق العميق للدول التسع ، اذ تشترك فيها ثلاث دول ترتبط بالمجموعة الاوروبية . ولذلك ، فان الدول التسع لن تألوا جهدا في التوفيق بين الاطراف المعنية لكي تبحث المشكلة في مؤتمر ، بدلا من اتخاذ اجراءات انفرادية . واننا نعتقد ان موقفنا الاساسي يتمثل في ان سيادة وسلامة اراضي واستقلال جمهورية قبرص يجب الحفاظ عليه وصيانته ، ولا يتغير بأى حال من الاحوال . كما ان الدول التسع ترحب وتؤيد الجهود التي لا تكل ، والتي قام بها الامين العام وممثله في قبرص لمساعدة الاطراف المعنية في ايجاد حل لهذا النزاع . ان الدول التسع تدرك ان الانفراج والحرية البشرية تعد من الامور التي لا يمكن ان تنفصم او تتجزأ في العالم وفي اوروبا . ولذلك فان الدول التسع قد عملت معا للتفاوض من اجل اعلان هلسنكي بشأن الامن الاوروبي والتعاون . واود ان اعلن — بالنيابة عن الدول التسع — انه اذا كنا مخلصين فان هذا الاعلان يجب ان ينفذ بجميع عناصره . وبهذه الروح ، فاننا نتطلع الى حضور المؤتمر الذى سيعقد في بلغراد في العام القادم .

Digitized by UNOG Library

باسم الدول التسع في المجموعة الاوروبية أود الان أن اتحدث عن موضوع يثير قلقنا العميق، وهو موضوع الارهاب الدولي وخاصة تكرر اعمال العنف التي تهدد الابرياء ، لاسيما حين تتخذ أعمال العنف أبعادا دولية. وفي هذا الاطار فان احتجاز الرهائن يعد من أكثر الجرائم شناعة ضد الحياة البشرية والحرية والامن التي تضمنتها المادة الثالثة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ان الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية كما جاء في اعلان ١٣ تموز/يوليو ١٩٧٦ تعتبر أن هذه الوسيلة غير الانسانية لاحتجاز الرهائن هي وسيلة غير مقبولة على الاطلاق وتشجبها بأكثر العبارات صرامة.

ودون أن نتجاهل حقيقة ان حل قضايا بعض اشكال الارهاب الدولي يمكن أن يساهم في القضاء على تلك الشرور ، الا اننا نعتبر أن هناك اشارات خطيرة على اننا نواجه شبكة دولية من الارهاب الاجرامي المحترف الذى يقف على استعداد لمهاجمة كل دولة وكل مواطن في هذا العالم. ونحن نرى أنه رغم ان هناك قضايا ملحة من النزاعات من شأنها أن تنشأ ، الا أن الاعمال الدولية التى توجه لمحاربة الارهاب يجب الا تتوقف .

ويجب أن يكون واضحا انه ليست هناك دولة أو شعب أو حكومة يمكن أن تسلم من اعمال الارهاب وخطف الطائرات ضد مواطنيها ومصالحها ، الا اذا وافقت كل الدول على اتخاذ اجراءات حاسمة ، سواء على نحو منفرد أو بصورة جماعية ، وأن أى فرد لن يستطيع أن يكون في منأى عن هذه المخاطر الا اذا اتخذنا جميعا الاجراءات الفعالة لذلك . ومن هنا فان عدم قيامنا بشجب اعمال العنف تجاه الابرياء هو أمر نأسف له ، ونحن نشعر أنه في مصلحة جميع الحكومات أن تتخذ اجراءات صارمة ضد هذه الاعمال كما أن عليها أن تتعاون سويا من أجل محاربة جميع أعمال الارهاب الدولي . ويجب أن ترتفع الجمعية العامة الى مستوى مسئولياتها في هذا الخصوص ، ومن هنا يتعين عليها ان تتخذ الاجراءات الملائمة للحد من هذه الاعمال .

ان اعضاء المجموعة الاوروبية في اعلان ١٣ تموز/يوليو قد أشاروا الى رغبتهم وتصميمهم على التعاون مع الدول الاخرى من أجل وضع تدابير عالمية فعالة للقضاء على الارهاب الدولي وخطف الطائرات. ونحن نعتبر أن التوصل الى اجراءات فعالة للحد من احتجاز الرهائن هو أمر ملح للغاية ، وأود في هذا الاطار أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى أن زميلي وزير خارجية

Digitized by UNOG Library

جمهوريـة المانيـا الاتحاديـة سوف يتقدم باقتراح هام بشأن هذه القضيـة . وانني أدعـو هـذه الدورة من الجمعية ان تنظر في هذا الاقتراح وأن تتخذ الاجراء الايجابي حياله .

اننا نرغب باخلاص في ان تؤدى هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة الـى نتائج تتمشـي مع تطلعات شعوبنا في العالم اجمع .

السيد غنشـر (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالالمانية) : قدم الوفـد النص بالانكليزية) : ان وفد جمهورية المانيا الاتحادية يسعده أن تجتمع هذه الدورة الحاديـة والثلاثين للجمعية العامة تحت رياسة رجل ينتمي الى احدى الدول الرائدة في حركة عدم الانحياز ، وقد عرف كيف يحظي في الوقت نفسه بأعلي مستوى من الاحترام لشخصه في اطار الامم ، بصفته متحدثـا باسم بلاده لدى الامم المتحدة ، وبصفته رئيسا لمؤتمر قانون البحار وهو أحد المؤتمرات الهامـة فـي عصرنـا .

انني انتهز هذه الفرصة لأضم الى تهانيّ للرئيس الجديد ، شكرى لسلفه السيد رئيس وزراء لكسمبورغ السيد ثورن الذى ادار اعمالنا بصورة متوازنة ومثالية والتى تعتبر بلاده رمزا لأفضل التقاليد في أوروبا من اجل السلم والعدالة .

كما أرحب بوجود جمهورية سيشيل فيما بيننا . ان انضمام هذا العضو المائة والخمـة والاربعين يمثل بالنسبة للامم المتحدة خطوة جديدة نحو الشمولية .

ان الهدف من هذه الدورة للجمعية العامة للامم المتحدة يجب أن يكون النهوض بفكـرة التعاون بين كافة دول العالم . والتعاون يعني ان نضم جميع جهودنا من أجل التغلب على المشاكل بصورة سلمية ، تلك المشاكل التى تجعل من الصعب تعايش الشعوب في عالمنا ، ويجب الا ننسـي انه في نهاية هذا القرن سوف يتعين على العالم أن يوفر الغذاء لعدد متضاعف من السكان ، وان يوفر عددا أكبـر من فرص العمل .

وفي العام الماضي ، ومنذ الدورة الثلاثين للجمعية العامة أمكن تحويل الاقتصاد العالمـي بعيدا عن الانكماش العميق الذى ظهر منذ عام ١٩٣٠ ، الا أن العالم لا يزال بعيدا عن تحقيـق نمو مستقـر ودائم بصورة متزايـدة . وفي العام الماضي تم الحفاظ على السلم الدولي ، الا أن المنازعات في الشرق الاوسط وقبرص وفي اماكن اخرى لا تزال مستمرة . وفي جنوب افريقيا كان الهدف

Digitized by UNOG Library

هو تفادى ظهور حرب عنصرية . وفي الوقت ذاته فان اشكالا جديدة غير مشروعة للقوى كاحتجاز الرهائن تطورت الى طاعون عالمي ، بينما النزاعات القديمة لا تزال دون حل ، بل لقد ظهرت نزاعات جديدة ، وتزايدت طاقة الاسلحة الهدامة في كافة انحاء العالم ، وكذلك تزايدت القدرة على صنع الاسلحة النووية .

ان عام ١٩٧٥ لم يتميز بأى تقدم في تحقيق هذه المهمة العاجلة الخاصة بتخفيض النفقات العسكرية ، بل على العكس فان مخاطر السباق في التسلح ماتزال قائمة .

وفي هذا العام تزايدت قوة انصار حقوق الانسان في كثير من انحاء العالم ، الا أن الفرد لم يتمكن من تحقيق حقوقه الانسانية البسيطة كحقه في الحياة ، والامن الشخصي ، وحقه في المساواة دون اعتبار للعنصر ، كذلك حقه في ان يعمل بحرية ، وحقه في أن يعبر عن رأيه بحرية ، وكذلك حقوقه الاجتماعية والاقتصادية .

ففي عالم مهدد ، كعالمنا هذا يتعين علينا أن نضع أسس التعاون والسلم ، ولا يمكن أن نحقق هدفا دون الاخر ، اى أنه لا يمكن تحقيق السلم بدون الرغبة في التعاون فيما وراء الحدود ، كذلك لا يمكن للتعاون ان يتم بدون سلم ، ويتوقف مستقبل عالمنا على ان نفتح الطريق نحو التعاون .

Digitized by UNOG Library

ومنذ الأزمات التي ظهرت في الأعوام الماضية ، فاننا نشعر ببعض الأمل . ومن الضرورى أن نشير الى أن مؤتمر الدول غير المنحازة في كولومبو وكذلك مؤتمر مجموعة الـ ٧٧ في المكسيك قد أوضحا بصورة كبيرة مبادئ السيادة القومية والاستغلال القومي عن طريق مبدأ التعاون الدولي كأساس لنظام عالمي يتسم بالأمن . ان حكومتي قد جعلت من وجهة النظر هذه الخط الارشادى لعملها في علاقاتها الدولية .

وفي اطار هذه الجمعية ايضا ، فان الحكومة الاتحادية سوف تواصل بصورة منتظمة سياستها الموجهة نحو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ان أسس وأهداف سياستنا لم تتغير بالنسبة للوحدة الأوروبية التي لها جذورها في اطار حلف الأطلنطي والتي تضمن توازن القوى وهو شرط مسبق من أجل السلام في أوروبا ، وتطبيق سياسة الوفاق نحو الدول في شرق أوروبا ، والمشاركة والتعايش على أساس من الانصاف مع مصالح دول العالم الثالث .

ان أعضاء الجماعة الأوروبية قد حققوا أهدافا مشجعة . وان مهمتهم هى انشاء أسس مستقرة للتعاون بروح من التضامن . وخلال القرون الماضية فان تاريخ أوروبا الغربية حافل بالحروب . وخلال هذا القرن بدأت الحروب منها أيضا . ولكننا اليوم نرى أن شعوب الجماعة الاوروبية تنوى أن تجعل من مستقبلها مستقبلا مشتركا . ولهذا ، نحن نرى كيف تغير الموقف الى حد كبير خلال جيل واحد . وربما قد لا يبدو ذلك خارج أوروبا أمرا ثوريا . ولكن ، يجب أن يسمح ذلك لكل منا بأن يحقق ما يريده بارادة حرة في اطار تعايش الشعوب .

ان دول الجماعة الأوروبية قد حددت مهمة لها ، وهي أن تحقق الفكرة الكبيرة التاريخية للحرية والكرامة الانسانية . ورغم أننا مازلنا متمسكين بهدف الاتحاد الأوروبي ، فان الجماعة ليست مغلقة على نفسها ، ولكنها تعمل بنشاط من أجل السلم والعدل ومن أجل اقتصاد عالمي مفتوح للتبادل والاستثمار ، وهي أكبر شريك تجارى في العالم . وكذلك نحن شركاء العالم الثالث كمصدر رئيسي لرءوس الأموال المستثمرة والتكنولوجيا ، وكشريك تجارى رئيسي ورائد في تكريس المساواة والانصاف والتوازن في العلاقات بين الدول النامية على المستوى الصناعي .

وان المتحدث الذى سبقني ، السيد وزير خارجية هولندا ، الذى تحدث باسم الدول التسع، أعضاء الجماعة الأوروبية ، قد أثبت الى أى مدى وصلت الاهداف المشتركة في اطار السياسة الخارجية .

Digitized by UNOG Library

ان جمهورية ألمانيا الاتحادية عضو في حلف شمال الاطلنطي ، ونحن نعتبر الدور الذى يلعبه هذا الحلف مشاركة فعالة في الحفاظ على السلم في المنطقة . ان حلف الاطلنطي هو ميثاق سلام ، وان هذا التعريف يجعله يقدم مشاركة فعالة في تحقيق الوفاق وازالة التوتر . كما أن هذا الحلف تعبير عن روابط وثيقة ومتعددة تربط بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا .

ان الأساس الذى وضعته الجماعة الأوروبية وحلف الاطلنطي قد سمح لدول غرب أوروبا أن تنتهج سياسة وفاق واقعية نحو الشرق تقوم على الاعتبارات التالية : اذا لم يكن في الامكان بالنسبة لنا أن نضع حدا للانقسام الايديولوجي والخلافات الأساسية بين الانظمة الاجتماعية والسياسية في أوروبا ، فانه من الضرورى بمكان أن نخفف ، على الأقل ، من المنازعات عن طريق التفاوض وأن نجد مجالات يمكن تحقيق التعاون في اطارها بين الشرق والغرب من أجل المصالح المتبادلة ولصالح السكان من الجانبين .

ان السياسة التي تنتهجها جمهورية ألمانيا الاتحادية مع الاتحاد السوفياتي وجمهورية بولندا الشعبية وتشيكوسلوفاكيا ودول حلف وارسو الأخرى ، تخدم هذا الهدف . ونحن نعتبر أنه من الممكن بمكان هنا اقامة علاقات على أساس من الاتفاق بين دولتي ألمانيا . وان سياسة الوفاق التي تنتهجها ألمانيا الاتحادية بعيدة المدى ، وهى تواصل بصورة منتظمة السياسة التي بدأها فيلي برانت وولتر شيل .

ان شعوب أوروبا والولايات المتحدة الامريكية وكندا قد عقدت المؤتمر الخاص بالتعاون والأمن في أوروبا ، وقد وضعت مبادئ من أجل تعايش سلمي ، واتفقت حول عدد كبير من الترتيبات المحددة التي تهدف الى تشجيع التعاون الاقتصادى والعلمي ، وحل المشاكل الانسانية ، وتيسير الاتصال بين الأشخاص في الشرق والغرب ، وتبادل وجهات النظر في المجال الاعلامي . أما في المجال العسكرى ، فان هذه الترتيبات تهدف الى زيادة الثقة .

ان كافة هذه الترتيبات يجب أن تطبق الآن . وكلما أمكن تحقيق التعاون فيما وراء الحدود الأيديولوجية كلما أمكن توفير الطاقة التي يمكن أن تضيع في المواجهة العقيمة . وكلما أمكن ان تسهم شعوب أوروبا في وفاق يقوم على العدل والانصاف بين مصالح الدول الصناعية ودول العالم الثالث .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا العام أيضا واصلنا وبعزم سياستنا التي تقوم على ابرام الاتفاقيات . وان اتفاقيتنا مع جمهورية بولندا الشعبية قد ساعدت على التغلب على عوائق الماضي ، وفتحت أمام الدولتين احتمالات قيام علاقات تتسم بالتفاؤل . وان زوال حدة التوتر في أوروبا منذ عام ١٩٧٠ لم يكن ممكنا لو لم يتم تحسن في العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفياتي . وفي المستقبل أيضا ، فان العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفياتي ، سوف تلعب دورا أساسيا في عملية الوفاق . ولهذا ، فاننا نولي أهمية خاصة للزيارة المنتظرة من السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي، بريجنيف ، لألمانيا الاتحادية في هذا العام .

ولا يمكن لأية أمة أن تهتم بالتعاون فيما وراء حدود مختلف الأنظمة أكثر من الشعب الألماني المحكوم عليه أن يعيش في اطار دولتين ، وفي قلب ألمانيا توجد الحدود التي تقسم أوروبا . وان مفاوضاتنا مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية سوف تستمر وهي تهدف الى تحسين ظروف السكان ومواصلة التعاون والوفاق في اطار دولة منقسمة . وان هذا العمل في هذه الدولة المنقسمة يعتبر مهمة كبيرة وصعبة . ونحن الألمان نعرف أنه ليس هناك حل آخر مقبول .

وقد تم تحقيق الكثير عن طريق التفاوض بين دولتي ألمانيا . فقد تم التغلب على الآلام الانساني وتمت اقامة اتصالات بين دولتي ألمانيا وقد تزايد هذا الاتصال فيما بعد . ولكن ، كافة الأهداف لم تتحقق بعد ، وان هدف سياستنا هو التغلب على هذه النتائج المؤلمة التي أدت الى تقسيم ألمانيا .

ان ألمانيا الاتحادية لن تستسلم في مواجهة هذه الحقيقة وهي وجود حدود مازالت تطلق منها النيران من الجانب الآخر . وان جمهورية ألمانيا الاتحادية لن تألو جهدا من أجل تحقيق أهداف سياسة الوفاق .

وفي قلب ألمانيا تقع مدينة برلين التي تعتبر أسوأ ما يهدد الوفاق . وان جمهورية ألمانيا الاتحادية لن تألو جهدا في تحقيق بقاء غرب ألمانيا . وبالنسبة لبرلين ، فان احترام وتطبيق الاتفاقية الرباعية له أهمية خاصة . وان جمهورية ألمانيا الاتحادية سوف تضمن أن برلين الغربية سوف تستمر في العمل في اطار التعاون الدولي . وكلما نجحنا كلما انخفض احتمال تحول هذه المدينة الى مصدر من مصادر الأزمات الدولية .

Digitized by UNOG Library

ان جمهورية المانيا الاتحادية وهي تنتهج سياستها الخارجية سوف تواصل سياسة الوفاق من اجل الحفاظ على السلام ، وان هدفنا السياسي لا يزال هو العمل من اجل تحقيق دولة سلام في اوروبا يمكن للشعب الالماني ان يحقق وحدته عن طريق تحقيق المصير الحر ، لانه بالنسبة لنا فان التاريخ لم يصدر حكمه بعد على تقسيم شعب المانيا .

وفي مواصلة الوفاق سوف يكون من الاهمية بمكان ان نعرف ما اذا كانت المفاوضات بشأن ابرام معاهدة جديدة للحظر من انتشار الاسلحة الاستراتيجية والتخفيض المتوازن للقوات في وسط اوروبا سوف تنجح ، لانه لن يضر بالوفاق اكثر من سباق تسلح جديد .

ان جمهورية المانيا الاتحادية سوف تبذل جهودا خاصة لكي تبدأ من جديد — عن طريق المفاوضات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والدول الاخرى المشتركة — المباحثات التي يقوم بها الخبراء والتي واجهت العقبات في فيينا ، وقد اعلن ذلك المستشار شميث في الاسبوع الماضي.

ان السلام في حد ذاته والجهود من اجل الحفاظ عليه وكذلك الهياكل المستقرة تهددها الجهود المستمرة في كافة انحاء العالم لبناء طاقات عسكرية ، وان تصدير الاسلحة التقليدية قد تزايد .

ان فقدان مختلف الموارد في الدول الصناعية ، وكذلك في الدول النامية ، تتم على حساب شعوب العالم .

اننا لن نألوا جهدا في مقاومة هذه النتائج المثيرة لخيبة الامل في اطار مراقبة التسلح ونزع السلاح ، وفي عملية الوفاق لابد من بذل الجهود لوقف سباق التسلح سواء على المستوى العالمي او الاقليمي وترجمته الى حقيقة واقعية في شكل اجراءات لحظر انتشار الاسلحة .

وان من المهام الحاسمة هو ان تتبع الكلمات الاعمال ، فالعالم في حاجة الى جرارات اكثر من حاجته الى بنادق .

وفي اطار اوروبا والمفاوضات في فيينا فان جمهورية المانيا الاتحادية سوف تواصل العمل من اجل تحقيق علاقات مستقرة مع السلطة في وسط اوروبا .

ان جمهورية المانيا الاتحادية ترحب بالاقتراح الذى قدمته الدول غير المنحازة في كولومبو والتي تطالب فيه بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن نزع السلاح على المستوى العالمي ، ونحن على استعداد للتعاون في هذا الاطار بصورة بنّاءة .

Digitized by UNOG Library

ولكننا مع ذلك نواصل معيشتنا في عالم يسوده التسلح ولا بد من مواصلة مهمة اساسية وهي ان نواجه المخاطر التي تهدد السلام عن طريق حل المنازعات دون الالتجاء الى الحرب .

وبالتبعية فاننا ننظر بقلق الى منطقة لا تزال المشكلات القائمة بها تشكل خطرا مستمرا للسلم العالمي وهي منطقة الشرق الاوسط ، ان الخطوط العريضة بالنسبة لحل النزاع في الشرق الاوسط قد تم وضعها منذ فترة طويلة وهي تقوم على اساس قرارات مجلس الامن ، يدعمها اتفاق واسع في الرأى على المستوى العالمي يؤكد ان الحقوق القومية للشعب الفلسطيني يجب ايضا ان تؤخذ في الاعتبار وهكذا فان جمهورية المانيا الاتحادية قد اكدت خلال دورة الجمعية العامة لعام ١٩٧٤ ، أن التسوية السلمية الى جانب النص على انهاء احتلال الاراضي يجب أن تأخذ في الاعتبار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في انشاء دولة ذات سيادة او حق اسرائيل في ان تعيش في حدود آمنة ومعترف بها .

والامر لا يتعلق بان نكرر باستمرار المبادئ التي تحكم اى حل لهذه المشكلة ، ولكن الامر يتعلق بتطبيق هذه المبادئ ، وان جمهورية المانيا الاتحادية مع شركائها من الجماعة الاوروبية لها مصلحة حيوية في التوصل الى حل سلمي للنزاع في هذه المنطقة المجاورة لها من الجنوب ، وقد اصبحت مقتنعة اكثر من ذى قبل ان الحل ممكن .

وان اهتمامنا الخاص بهذه المنطقة يمكن التعبير عنه في اطار الحوار العربي الاوروبي ، ولا يمكن لاحد ان يتحدث اليوم عن مشكلة الشرق الاوسط دون ان يدرج في اطارها التطورات المؤسفة التي حدثت في لبنان ، فلم يتم احراز اى نجاح لوضع حد للنزاع المسلح الذى ضحى بآلاف الارواح البشرية ، وقد يقضي على بلد يتزايد فيه جذور العنف ، واننا نتوجه بنداء الى كافة المشتركين لكي يضعوا حدا لاراقة هذه الدماء الرهيبة .

وكذلك اصبحت افريقيا الجنوبية مصدرا اخر من الخطر بالنسبة للسياسة العالمية ، وان نتائج حرب عنصرية تشمل كافة المنطقة لا يمكن تصورها ، وان كافة دول المنطقة تدرك ذلك ، وعلى هذا فان جمهورية المانيا الاتحادية لم تفقد الامل في التوصل الى حل سلمي .

ولكننا نعرف امرا مؤكدا وهو انه لا يمكن ان نأمل في التوصل الى تطورات سلمية ونضمن السلم حيث يحاول الاشخاص ان يعرقلوا التطور التاريخي الطبيعي .

Digitized by UNOG Library

يجب ان يعرف كل انسان انه لم يعد هناك مكان للعنصرية والتمييز العنصرى في عالمنا اليوم ، فلقد انتهى هذا العصر .

وكذلك فمن حق جنوب افريقيا ان تقرر مصيرها ، وهناك طريق واحد لذلك ، وهو أن يقوم نوع من التعايش بين الملونين والبيض يمكن ان يواجه في المستقبل اى تطورات وان تمارس الاغلبية سلطاتها .

وفي روديسيا تم احراز تقدم في هذا الاتجاه ، ويمكن ان يشكل هذا بداية عهد من التعايش السلمي بين الرجال الذين ينتمون الى كافة الاجناس في جنوب افريقيا .

ان التطورات الاخيرة تؤكد بصورة قاطعة عدالة الرأى الذى دافعنا عنه دائما وهو ان التخلي عن الالتجاء الى القوة وحده هو الذى سوف يمنع مخاطر حرب عنصرية لا يمكن تفاديها بطريقة اخرى ، وان الطابع الملّح لوجود تغيرات في جنوب افريقيا لا يمكن ان يتم الا عن طريق الوسائل السلمية وعن طريق التفاوض ، وان تحول الموقف الذى بدأ يظهر يدعونا الى الاشادة بكل الذين اشتركوا في هذا التغير لا سيما السيد وزير خارجية الولايات المتحدة والحكومة البريطانية ورجال الدولة الافريقيين الذين يحاولون بمثابرة التوصل الى حل سلمي لهذه المشكلة الملحّة .

وبالنسبة لمشكلة ناميبيا فاننا نكرر المطالب التالية ، وهي ان توضع قاعدة في جنوب افريقيا لتحديد تاريخ قريب بقدر الامكان لمنحها الاستقلال ، وتقدر اختصاص الامم المتحدة الذى سوف يؤدى الى الاعتراف باستقلال هذا الاقليم . ان جميع المجموعات في الدولة يجب ان تشارك في التحضير من اجل الاستقلال وذلك اثناء ممارستها لحق تقرير المصير ، تحت اشراف الامم المتحدة .

ان انجاز هذه المطالب بصورة سريعة سوف يمنع اى تفاقم للموقف . ان الحكومة الفيدرالية سوف تساعد ناميبيا الحرة الى اقصى حد ممكن لاقامة اقتصادها ، واننا نناشد حكومة افريقيا الجنوبية ان تتخلى عن سياسة الفصل العنصرى والا تعارض الاصلاحات الضرورية . ان هؤلاء الذين هم على استعداد لتحقيق التغييرات الضرورية يمكنهم ان يحافظوا على قرارات الماضي .

اننا نؤيد النداء الذى وجهه الرئيس كينيث كاوندا رئيس زامبيا للبيض في افريقيا الجنوبية لكي ينضموا مع الاخرين ومع الاجزاء الاخرى في افريقيا لانشاء مجتمع جديد لا يقوم على اساس من اللون وحينئذ سوف يمكن انشاء مجتمع جديد من الافريقيين السود والبيض بحقوق متساوية لمواجهة المهمة الهائلة لتطوير القارة .

Digitized by UNOG Library

ان الجهود التي قام بها المجتمع الدولي لمراقبة التحكم في استخدام القوة يجب ان تغطي ايضا اشكالا جديدة للقوة غير القانونية التي اصبحت مشكلة كبيرة اتخذت ابعادا خطيرة في الاوقات الاخيرة .

ان اشكال العنف الجديدة هذه واكثرها خطورة هو اخذ الرهائن ، وقد اوضح ازدياد عدد الاعمال التي تنطوى على اخذ الرهائن حجم التهديد القائم ، فلا يمكن لخمسمائة مليون راكب الذين يسافرون جوا كل عام ان يتأكدوا من انهم لن يكونوا من بين الضحايا في المرة القادمة .

ان الاعمال التي تنطوى على اخذ الرهائن لا تعد مشكلة دولة او مجموعة من الدول فقط ، ولكنها مشكلة تهمنا جميعا . ان الامم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الاطار ، وقد اشار السيد الامين العام في تقريره السنوى الى هذه القضية وكان على حق في ذلك .

Digitized by UNOG Library

ان القضية هنا تتمثل في قضية حماية البشر ، وسيادة الدول ، وسلامة حركة السفر الدولية ، ووضع نظام دولي بعيد عن العنف . ان أخذ الرهائن يعد عملا من أعمال العنف القاسية التي تؤدى الى قتل وتهديد حياة الاشخاص الابرياء من النساء والاطفال . ولهذا السبب فان اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ تمنع هذا العمل حتى ولو كان عملا من أعمال الحرب .

انه عمل ينال من كرامة الفرد وسلامته وحقوقه الاساسية ، وهي قيم اساسية ينادى اعلان حقوق الانسان والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية بحمايتها .

ان هؤلاء الذين يأخذون الرهائن يحاولون ابتزاز الدول ذات السيادة ويواجهون هذه الدول بالاختيار الصعب فاما ان ترضخ لمطالبهم ، واما ان تتعرض حياة الرهائن للخطر . ان الاعمال التي تنطوى على أخذ الرهائن تعد تهديدا للعلاقات الدولية ، كما ان المجهودات التي تتخذها جميع الدول لتسوية المنازعات الدولية على نحو سلمي ، فضلا عن مجهودات هذه المنظمة العالمية لتأمين السلام تتعرض للتهديد نتيجة لاجراءات العنف التي ترتكبها اقلية من الناس .

وهكذا تواجه المؤتمرات الدولية والتبادل الدبلوماسي الخطر والتهديد ، كما ان أخذ الرهائن الذى يستغل الطابع الهش للطائرات يشكل خطرا على الحركة الدولية .

ان شعوبنا تتوقع من الامم المتحدة ان تبذل كافة الامكانيات لوقف هذه الطريقة التي تتمثل في استخدام القوة الغاشمة ويجب ان تواجه هذا الخطر الذى يؤثر علينا جميعا بمناقشة هذا الموضوع بصورة موضوعية ، وبعد التجارب المريرة في الاشهر الاخيرة ، فان حكومات جميع الدول يجب ان تتحد لادانة أعمال أخذ الرهائن خاصة ، على اساس انها أعمال تمثل جريمة كريهة وان تتخذ الاجراءات العالمية ضدها .

ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية تعتبر أنه من الضرورى على الامم المتحدة ان تضع اتفاقية تحظر اخذ الرهائن وتضمن تسليم مرتكبي هذه الاعمال أو تقديمهم للمحاكمة في الدول التي يلقي القبض عليهم فيها . اننا نعتقد أنه يمكن التوصل الى هذه الاتفاقية في اطار الامم المتحدة ، ولذلك فان حكومة المانيا الاتحادية سوف تطلب ادراج بند عن العمل الدولي ضد أخذ الرهائن في جدول اعمال هذه الدورة من دورات الجمعية العامة على أساس انه موضوع هام وملح .

ان القبول العام لحقوق الانسان واحترامها يعد عنصرا متأصلا في أى نظام سلمي للتعاون الدولي .

Digitized by UNOG Library

ان هذا أحد الاهداف النبيلة في الامم المتحدة ، فمفهوم حقوق الانسان قد لعب دورا حاسما في ظهور الامم المتحدة ، ويعد عام ١٩٧٦ عاما تاريخيا لحقوق الانسان وللامم المتحدة ، انه العام الذى دخلت فيه مواثيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، وميثاق الحقوق المدنية والسياسية ، طور التنفيذ ، ونحن نسترشد في أعمالنا بهذين الميثاقين كما أن جمهورية المانيا الاتحادية توجه سياستها نحو الدول النامية على اساس المطالب الواردة في الميثاق الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

اننا نؤيد بكل قوانا احترام الحقوق الانسانية الاساسية ليس فقط في المانيا ولكن في جميع انحاء العالم . ان سياستنا تخدم الفرد البشرى لان تحقيق حقوقه وكرامته سوف يعطي معنى وغرضا وهدفا لكافة مجهوداتنا من أجل تحقيق التعاون الاقتصادى والاجتماعي والسياسي ، وهذا يعني أن جميع البشر في ظروف تتمشى مع الكرامة البشرية .

ان عام ١٩٧٦ باحداثة الهامة في مجال حقوق الانسان يواجهنا بمهمة ترجمة مبادئ القانون التي وضعناها ، وفي هذه المرحلة الجديدة فان الامم المتحدة أيضا يجب أن تظل بطلا من أبطال الحقوق البشرية وحقوق الانسان ، وعليه يجب انشاء مؤسسة تضمن الحماية العالمية والشاملة لحقوق الانسان ، اننا نحتاج الى سلطة دولية مستقلة تصدر احكاما موضوعية لكي تضمن صون حقوق الانسان في جميع اجزاء العالم . مثل هذه السلطة لن توجه ضد اى فرد ، وسوف تكون من أجل شخص ما ، اى من أجل الفرد الانساني وحقوقه .

ان مرحلة تقرير حقوق الانسان كانت مرحلة صعبة وطويلة فقد استمرت ثلاثين عاما ، اما مرحلة التنفيذ سوف تكون أطول وأكثر صعوبة ، ولكن ذلك يجب الا يؤدى بنا الى الاعتقاد انه يجب أن نستغرق ذلك الوقت الطويل مرة أخرى .

اننا سوف نحتاج الى الكثير من المفاوضات التي تتسم بالصبر . ان هدفنا يجب ان يتمثل في صيانة تنفيذ حقوق الانسان على نحو عالمي عن طريق انشاء مؤسسة تمنع سوء استخدام قضية حقوق الانسان لاغراض سياسية .

لذلك ، فان حكومة المانيا الاتحادية تدرك أن هذه المهمة مهمة صعبة ، وهي على اقتناع من أن هدف اقامة محكمة دولية لحقوق الانسان يمكن ان يتم التوصل اليه ، وقد دعم من ذلك

Digitized by UNOG Library

الاقتناع ، خبرتها باتفاقية حقوق الانسان الاوروبية التي كانت لها قيمة كبرى في صيانة حقوق الانسان في تلك المنطقة .

لقد سبق أن أشرت أيضا الى ان تنفيذ حقوق الانسان يجعل من الضرورى علينا أن نقلل من الفجوة الاقتصادية بين الدول الفقيرة وبين الدول الغنية ، فالفرق بين الشمال والجنوب يعد تهديدا للسلم والاستقرار في العالم أجمع . ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية تلحظ برضى كبير ان الرغبة من أجل التعاون ، التي تعد أمرا ضروريا لأى عمل فعال في هذا المجال ، قد زادت في جميع انحاء العالم ولا يمكن أن نتحداها في الوقت الحالي .

ان الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة التي عقدت في العام الماضي ، فضلا عن مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي في باريس ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في نيروبي ، فضلا عن مؤتمر دول عدم الانحياز في كولومبو قد أكدت هذا المبدأ .

انه من العلامات الايجابية أن مثل هذه المشكلات المعقدة كالمواد الخام ، والطاقة، واعادة تنظيم قانون البحار يتفاوض من أجلها في مؤتمرات دولية ، ولكن من الضرورى الآن أن نحقق النتائج الملموسة والسريعة ، فالاعلانات الرسمية الخاصة بالنوايا ليست كافية لاطعام شعوب الدول الفقيرة . وفي عام ١٩٧٥ عام الانحسار التجارى ، فان المنتجات القومية للدول الصناعية قد انخفضت وكانت أقل من نسبة النمو في السكان .

ان الهوة بين الدول النامية وبين الدول الصناعية قد قلت للمرة الاولى ، وسبب قلتها أن العالم بأجمعه أصبح أكثر فقرا ، فالعالم أصبح يدرك حجم التهديد للمرة الاولى ، وعلينا أن ندرك أن هذه التطورات يمكن أن تتم في اطار اقتصاد دولي نقوم جميعا بتطويره . لقد كانت هذه هي التجربة التي زادت من ادراكنا بالحاجة الى التعاون وجعلت من عام ١٩٧٥ عام نقطة الانطلاق المشتركة .

ان حكومة المانيا الاتحادية تدرك اننا سرنا طريقا قصيرا معا ولكننا حققنا بعض النتائج .

أولا ، في عام ١٩٧٥ كانت هناك زيادة حادة في تدفق الاموال الرأسمالية الى الدول النامية ، ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قد زادت من نقل رأس المال الخاص والرسمي الذى وصل الى ٣٩ بليون دولار مما يمثل زيادة قدرها اربعين في المائة . وهذا يعني للمرة الاولى ، ان هدف الواحد في المائة قد تحقق للمرة الاولى .

Digitized by UNOG Library

ثانيا ، فقد كانت هناك زيادة في التدفقات الرأسمالية من دول الأوبك وصندوق النقد الدولي الذى وسع امكانيات الحصول على قـروض ائتمانية تعويضية في حالة انخفاض الموارد التصديرية ، كما تم احداث تقدم في فتح اسواق تصدير للدول النامية ودول العالم الثالث ، وفي هذا العام نجد أن المجموعة الاوروبيـة تخطط لزيادة امكانيات الواردات بدون تعريفة جمركية من الدول الناميـــة بشأن السلع الصناعية .

Digitized by UNOG Library

ثالثا ، تم احداث تقدم في فتح اسواق تصدير لدول العالم الثالث ، وفي هذا العام ايضا نجد ان المجموعة الاوروبية تخطط لزيادة امكانيات الواردات بدون تعريفة جمركية من الدول النامية من السلع الصناعية . وفي عام ١٩٧٥ فان جمهورية المانيا الاتحادية قد زادت من استيراد المصنوعات من الدول النامية بنسبة الربع ، في عام من أعوام الانحسار الشديد .

رابعا واخيرا ، فقد تقرر انشاء صندوق من اجل زيادة الانتاج الزراعي في دول العالم الثالث .

ان الاسراع في انماء العالم الثالث يعد مهمة مشتركة لجميع الدول . وهذا يعني ان الدول النامية انفسها يجب ان تركز من قدراتها وقوتها على تنفيذ اهداف التنمية . وهذا يعني أيضا المساعدة المشتركة ، وترى حكومة المانيا الاتحادية ان مؤتمر كولومبو قد اكد بقوة على فكرة الاعتماد الذاتي .

وحتى الآن فان الدول المنتجة للبترول قد ساهمت بصورة كبيرة في نقل الموارد الى الدول النامية التي تحتاج الى الاموال . كما أظهر مؤتمر الأوبك الأخير عن استعداد تلك الدول للمشاركة في مسؤوليتها في اقتصاد العالم ككل .

ولكن لا شك ان المساهمة الكبيرة يجب ان تأتي من الدول الصناعية ، ويجب ان تدعم هذه الدول من مساعداتها . ان تكامل العالم يفتح الامكانيات امام الدول النامية من انها سوف تتمكن من احداث التقدم . ومن الواضح ان التبادل التجارى بين الاسواق الحرة للدول الصناعية ، وبين الدول الصناعية ذات التخطيط المركزى قد تضاعف اربع مرات خلال الاربع سنوات الاخيرة . ويجب ان يزداد التبادل التجارى بين الدول الصناعية ذات التخطيط المركزى وبين الدول النامية بنفس السرعة .

بينما تستوعب الاسواق الحرة للدول الصناعية ثلاثة ارباع صادرات البلاد النامية ، فان حصة صادرات الدول الصناعية ذات التخطيط المركزى لا يشكل الا ٤ ٪ .

واننا حين نفكر في المستقبل ، فالسؤال هو : ما الذى يمكن ، وما الذى يجب ان نفعله معا حتى نتقدم بالتوازن العادل بين مصالح الدول الصناعية والدول النامية ؟ .

اولا ، يتعين علينا في اطار اللجان الاربع لمؤتمر باريس ، ان نتوصل الى الحلول السريعة

Digitized by UNOG Library

والمحددة للمشاكل الواضحة التي وردت في المرحلة الاولى في حقول الطاقة ، الشاطئ الاسيوية ، المالية والتنمية .

ثانيا ، يتعين علينا ان نحقق النتائج السريعة والمناسبة في اطار القرارات التي اتخذت في مؤتمر الأونكتاد الرابع وينبغي ان تحقق سريعا نتائج ملائمة .

ثالثا ، نود من كافة الدول الصناعية مهما كان نظامها الاقتصادى ان تضاعف جهودها في مساعدة الدول النامية . ومن جهة اخرى فانه يتعين على البلاد النامية من جانبها ان توجد الظروف التي تسمح بنجاح هذه الجهود .

رابعا ، اننا نعتبر ان هناك ضرورة ملحة بالنسبة للدول الصناعية ، والدول النامية ايضا ان تشارك في كافة الجهود الرامية الى هذا الهدف . واننا على استعداد لفتح اسواقنا بصورة اكبر امام الدول النامية . ونحن ندرك المشاكل التي سوف تتعرض لها اقتصادياتنا ، وسوف نأخذ هذا في الاعتبار .

خامسا ، يجب ان نجد حلا لمشاكل الديون ، لان حل هذه المشاكل يحتاج الى اهتمام كبير . فان حكومة المانيا الاتحادية تعطي اهمية كبرى لحل هذه المشاكل مثل الدول الاخرى وسوف يدعم هذا من استعداد حكومة جمهورية المانيا الاتحادية في استخدام كافة قواها لحل مشكلات المديونية ، وقد قلنا ذلك لاننا نثق في المستقبل ، وفي الدول النامية وشعوبها .

ان نجاح مجهوداتنا من اجل انشاء عالم تعاوني ، سوف يتأثر بنجاح مؤتمر قانون البحار . لقد اعلنا ان البحار هي التراث المشترك للانسانية . وعلينا الآن ان نترجم هذا المبدأ الى واقع عملي ، وهذا يعني انشاء نظام قانوني يحكم البحار ، ويأخذ في الاعتبار مصالح جميع الدول بصورة متوازنة . وسوف تساعد حكومة المانيا الاتحادية بصورة نشطة في هذا العمل ، لانها على ثقة من ان مشكلات الدول النامية هي مشكلات الدول الصناعية ايضا ان هذه المعلومة لم نقبلها من قبل ، ولكننا نقبلها الآن . وعلينا ان نتعلم ان مصيرنا مرتبط مع مصير جميع الدول الاخرى .

ما نزال في حاجة الى التأكيد على ان الحوار بين الشمال والجنوب لا يتمثل في تبادل الاسلحة ، بل في اقامة تعاون بينهما .

Digitized by UNOG Library

لقد ذكر السيد الامين العام في مقدمة تقريره للجمعية العامة ان العالم يمر بفترة انتقالية . ان التعاون فقط يمكن ان يساعدنا في توجيه هذا النمو بصورة تفيد المجتمع العالمي ككل .

وفي هذا التعاون ، فان دورا جوهريا يجب ان تضطلع به الامم المتحدة على اعتبار انها المنظمة العالمية الوحيدة ، هذا الدور الذى لا يمكن لأى فرد آخر ان يقوم به . ووفقا لصلاحية الميثاق ، فان منظمتنا هي المركز الذى تقوم فيه دول العالم بتحقيق الانسجام بين اعمالها من اجل تحقيق اهداف السلم والتقدم . علينا في هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ان ننفذ هذه الصلاحية التي أعطاها لنا الميثاق . علينا ان نواصل العمل من اجل المهمة العظيمة لانشاء عالم يتمشى مع تصور ميثاقنا : عالم سلم ، عالم تقدم اقتصادى واجتماعي ، عالم تعتبر فيه حرية وكرامة الانسان واقع ملموس .

ان بلادى اكثر من اى وقت مضى ، على اقتناع من ان البشرية عن طريق انشاء الامم المتحدة قد استفادت من فرصة عظيمة جدا . اننا لا نقلل من المصاعب التي تواجهها الامم المتحدة في محاولة لسد الفجوة الكبيرة بين المطالب والواقع . ولا نغفل المصاعب التي نواجهها في تاريخنا من اجل تحقيق نظام سلم عالمي يتسم بالمساواة . ولذلك علينا ان نستخدم الفرص المتاحة امامنا .

السيد غروميكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : نيابة عن وفد الاتحاد السوفياتي ، اتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . انني أود أن تحقق النجاح في ممارسة هذه المهمة المشرفة ، وذات المسؤولية الكبيرة .

ان اعمال منظمة الامم المتحدة تستمر دون توقف على مدار العام ، تماما مثل السياسة الدولية التي لا تتوقف اطلاقا . ولكن الدورات السنوية لهذا المحفل الذى تشكله الجمعية العامة ينطوى على مغزى خاص ، اذ ان هذه الدورات تسمح لنحو مائة وخمسين دولة ان ترى التنوع الكامل للاحداث الشاملة للعالم ، وان تستخلص المشاكل الاساسية التي يجب ان تحل . والاهم من كل ذلك هو ان نعطي بفضل الجهود المشتركة دفعة جديدة للتعاون الدولي .

Digitized by UNOG Library

ان ظهور منظمة الامم المتحدة كمنظمة عالمية ، على اثر الانتصار الكبير لموجة المناهضـــة ضد الفاشية ، قد سمح للشعوب بعدم التعرض لحروب جديدة ، وباسم الذين كتب لهم الفناء ، والذين كتبت لهم النجاة ، فان علينا أن نحمي الأجيال المقبلة من آفة الحرب .

وللشعوب اليوم ، أن تطالب حكوماتها وقادتها وبرلماناتها بأن تضاعف ـ وألا تضعف ـ الجهود التي ترمي الى دعم وتعزيز السلام .

اننا أبعد ما نكون عن الاقلال من شأن الامم المتحدة . فالاتحاد السوفياتي بالفعل هو أحد مؤسسي المنظمة . ان منظمة الامم المتحدة كانت اداة مفيدة وهامة في نضال الشعوب مـــن أجل مكافحة القهر الاستعماري ، وقد ساهمت أيضا ، والى حد كبير ، في اقامة المباحثات ، والتوصل الى اتفاقيات ، مما يحـدّ في بعض القطاعات من سباق التسلح . وقد ساعدت المنظمة ، في بعض الحالات ، في القضاء على الصراعات . وكل هذه الامور حقيقية في الواقع .

ومع ذلك ، فاذا ما ربطنا بين الدور الذي تلعبه منظمة الامم المتحدة ، والمشاكل التي ما تزال معلقة في الحياة الدولية ، فيجب أن نتساءل سؤالين .

الأول ، هل هناك امكانيات متوافرة للامم المتحدة ، وهل تستخدم هذه الطاقات فـــي المناطق التي تراق فيها الدماء في كافة انحاء العالم ؟ كلا ، ان هذه الطاقات ليست مستخدمة ، فان المنظمة لا تتحمل دائما المسؤولية في هذه المواقف ، مثلما حدث في الهند الصينية ، وفـــي الشرق الأوسط ، وفي قبرص ، وفي جنوب أفريقيا .

ونتيجة لذلك ، فان ثقة الشعوب في فاعلية الامم المتحدة بالنسبة لتقديم الدعم المناسـب للبلاد المكافحة ، قد تضاءلت .

وعندما يميل البعض الى استخدام القوة للحصول على أراضي الآخرين ، وعندما يطأ بقدمه مصالح البلاد النامية ، فيجب أن نتساءل عن فائدة التوقيع الذي وقعه على ميثاق الأمم المتحـدة . ومهما كانت طريقة التعبير ، فان شيئا واحدا هو الذي يبدو جليا ، هو أن مثل هذه السياسة تتعارض وأهداف السلام ، كما تتعارض مع الأهداف النبيلة التي تسعى اليها والتي أنشئت مـــن أجلها منظمة الامم المتحدة . وهذا هو السبب الأساسي الذي جعل نشاط مجلس الأمن مشـلولا حتى الآن في بعض الحالات ، والذي جعل العديد من قرارات الامم المتحدة حبرا على ورق .

Digitized by UNOG Library

والسؤال الثاني هو ، هل قامت المنظمة فعلا بحل المشاكل العاجلة والملحة التي تعترض البشرية في الوقت الحالي ، والقضاء على خطر حرب جديدة ؟ انه مما يؤسف له ، عدم امكانيـة الرد على هذا السؤال بالايجاب أيضا .

ان الجمعية العامة ، تجتمع في كل مرة ، وتدرس مئات البنود ، وتوافق على كثير مـن القرارات الممتازة ، التي يمكن ان ترفع هنا كشعارات من حيث صياغتها .

ان هذه القرارات هي قرارات ، وفي نفس الوقت ، هناك ضخامة في الآلة العسكريـة وبمعنى آخر ، أي الاستعداد العملي للحرب . واذا ما تحدثت بصورة واضحة ، فان الكـرة الأرضية ، أو جزءا أكبر من تلك الكرة الأرضية محاط بشبكات الانتاج التي تنتج دون توقف أنواعا من الاسلحة الفتاكة القاتلة التي تزداد خطورة ، سواء كانت جوية أو بحرية أو تحت البحر وغيرهـا من مختلف أنواع الاسلحة . وهناك ، في الواقع ، العديد من القادة الذين ربطوا حياتهم العمليـة بتزايد الاسلحة ، فهم ينادون بمزيد من انتاج الاسلحة القاتلة الفتاكة ، ولم يعودوا يكتفون بالمدمرات من طراز ب ، بل يحتاجون الى ب ١ أو طـراز ج .

والواقع أن العالم اليوم ينفق على اعداد أي جندي على عملية الدمار ستين ضعفا مما ينفقـه على تعليم أي طفل علوم الخلق والابتكار . واذا ما اطلعنا على محاضر جلسات بعض البرلمانـات ، لاستنتجنا أنه لا يوجد خطر أكبر من خطر الاقلال من نفقات الحرب ، ومع ذلك ، فان ميزانيـات الحرب تتزايد . ان الذين يسيطرون على الأجهزة ، ويزرعون الأرض ، ويقومون بالابحاث العلميـة والثقافية ، يحرمون من الموارد المتزايدة التي يمكن ان تستخدم لرفع مستوى الغذاء ، والصحـة العامة ، والتعليم ، وبناء المساكن ، والأمن الاجتماعي .

ان العلوم والتكنولوجيا قد أحرزت خطوة كبيرة ضخمة الى الامام . وان امكانية رفـع مستوى الرفاهية المادية والثقافيـة للبشر قد تزايدت بطريقة ملموسة ، الا أن جزءا ضخما مـن الموارد المادية والثقافيـة قد ابتلعت عن طريق سباق التسلح . ووفقا للاحصائيات التي أعدتهـا الامم المتحدة ، فان العالم المعاصر ينفق على التسلح نحو ٣٠٠ بليون دولار سنويا ، أي بمعدل مليون دولار كل دقيقتين . وخلال ثلاث ساعات من اجتماع الجلسة الحالية هذه ، من هـذه الدورة ، فان كتلة وسائل الدمار سوف تزيد بنحو تسعين مليون دولار .

Digitized by UNOG Library

ماذا يمكن ان نقول عن المنطق القائم ، الذى يحتقر الحياة البشرية وانجازات الحضارات ، والذى يدعي أن مستقبل البشرية ، قد يكون أفضل اذا ما أقيم على محطات الاشعاع النووى .

اننا لن نحلل الأسباب التي أدت الى ايجاد السباق نحو التسلح ، ولا الطبيعة الاجتماعية لهذا السباق ، حتى ولو كان في استطاعتنا أن نقول شيئا في هذا الصدد . واليوم ، وهنا ، حيث تمثل الدول المزودة بنظم اجتماعية واقتصادية مختلفة ، يجدر بنا أن نلفت النظر الى ما يعنينا جميعا من الوقاية من الحرب وتعزيز السلام .

ان الاتحاد السوفياتي يرفض النتيجة المحزنة القائلة بان الانسان لا يستطيع أن ينهي السباق نحو التسلح . وان أحدا لا يستطيع ان يثبت ان على الانسان اما أن يقيم الحرب ، واما أن يدمر نفسه بنفسه .

ومنذ نحو ستين سنة تقريبا ، فان بلادنا تستوحي سياستها من أفكار عديدة ، هي فكرة السلام ، وفكرة الصداقة بين الشعوب . ولقد قال مؤسس الدولة الشيوعية لينين ، ان انتهاء الحروب ، والسلام بين الشعوب ، ووقف النهب والعنف ، هي في الواقع مثلنا العليا .

ان الاتحاد السوفياتي يتحرك بما يخدم المصالح الدولية بالتعاون الوثيق مع حلفائه وأصدقائه ، والدول الاشتراكية الشقيقة . واننا نشعر بالفخر ، لأن تأثير الدول الاشتراكية في تطوير شؤون العالم قد أصبح عميقا بشكل متزايد . واننا نشعر بالفخر ، لأن هذا النفوذ لا يستخدم فقط لصالح هذه الدول ، بل يستخدم أيضا لهدف دعم السلام العالمي .

ان أى انسان موضوعي ، يرى أن أعضاء حلف وارسو ، أى بلاد المجتمع الاشتراكي ، انما يدخلون في السياسة الدولية مبدأ احترام الاستقلال والسيادة لجميع الدول ، وذلك باتخاذ المبادرات الواسعة والمحددة في خدمة السلام ، وهم يؤيدون تمام التأييد الشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

ان افكار السلام اللينينية قد تجسدت بقوة جديدة في قرارات المؤتمر الاعلى للحزب ، المؤتمر الخامس والعشرين الذى انعقد في الربيع الماضي ، وان برنامج المكافحة قد استمر من اجل السلام والتعاون الدوليين ومن اجل تحرر واستقلال الشعوب . وقد ورد ذلك التقرير الذى قدمه السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي مستر بريجينيف بما يعبر عن التفاؤل والايمان المطلق في امكانية ايجاد السلام الدائم في العالم .

وكهدف رئيسي من نشاطات الاتحاد السوفياتي في مجال السياسة الخارجية فان المؤتمر قد حدد مهمة أن نبحث عن وقف وعرقلة السباق نحو التسلح حتى نحقق نزع السلاح . وقد تقدمنا باقتراحات محددة عديدة بهذا الشأن ، وان بعض هذه الاقتراحات ترمي الى تحقيق اهداف بعيدة الاجل ، وبعضها الاخر يمكن ان يتحقق في الاجل القريب .

والان ، ما الذى نعنيه بهذا في صورة محددة ؟

ان الهدف قبل كل شئ هو أن نقضي على تطور الاسلحة المدمرة سعيا لانهاء صناعتها . ان ضمير البشرية يطالب بأن نقضي نهائيا على الاسلحة النووية .

ان الاتحاد السوفياتي كان — وما يزال — يؤيد ضرورة القضاء على هذه الاسلحة واخراجها من الترسانات الدولية ، وان تستخدم الطاقة الذرية في الاغراض السلمية فقط . واننا نعتبر ان القوة النووية التي يمكن ان تنضم اليها جميع الدول الاخرى يتعين عليها ان تجتمع حول مائدة المفاوضات وذلك لدراسة كافة زوايا موضوع نزع السلاح النووى وان تحدد معا طريق الحل السليم . وان الاتحاد السوفياتي مستعد للمساهمة في هذه المفاوضات في اى وقت .

وبغض النظر عن هذه المفاوضات فمن الضرورى حتما ان تتوقف في كل مكان ومن قبل الجميع كافة التجارب النووية ، ان ذلك سيكون من شأنه ان ينهي التقدم النوعي لهذه الاسلحة . وهكذا فقد حان وقت ابرام اتفاقية حول الحظر الكامل والشامل للاسلحة النووية . وهو ما وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الماضية . ان المحادثات ، بهذا الصدد ، ما تزال مستمرة دون مبرر ، والواقع ان ذلك لا يرجع الى عدم وجود الظروف المواتية فهي موجودة منذ زمن بعيد . بل ان ذلك يرجع لانعدام رغبة بعض الدول النووية في ان تبدأ المفاوضات الفعلية .

Digitized by UNOG Library

ان مشكلة التفجيرات النووية في باطن الارض لأغراض سلمية لا يمكن ان تكون حجر عثرة لأن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد اتفقا فيما بينهما على ابرام الاتفاقية المناسبة . واننا لدينا الامل في ان تقوم الولايات المتحدة بالتصديق قريبا على هذه الاتفاقية . اما نحن فلن نتأخر في هذا التصديق .

ومنذ زمن بعيد فان مشكلة الرقابة قد تضخمت بصورة مصطنعة ، والواقع ان اعداد عملية الكشف قد قضت على اختلافات وجهات النظر هذه . والواقع انه اذا كان لدى البعض بعض التشككات بهذا الصدد الا اننا على ثقة من اننا نستطيع ان نجد زاوية مقبولة تقضي على هذه التشككات جميعها .

وباختصار فانه لا يمكن ان توجد تحفظات مقنعة تمنع ان ننجح في حظر كافة التجارب النووية .

وقد اصبح مما يشغل بالنا بصورة متزايدة ان طرق انتشار الاسلحة النووية لم يتوقف نهائيا ، وليتخيل البعض الى اى مدى سوف يزيد خطر نشوب حرب نووية ، ان كانت هناك دول جديدة — خاصة الدول الداخلة في صراعات — قد بدأت في الاعداد وفي الحصول على الاسلحة النووية .

ان احدا لا يجهل اليوم — في ظل التبادل التجارى الدولي للمواد الذرية — ان هناك توسعا في انتاج الاسلحة النووية ، ولكن لا يوجد في الوقت الحالي تأكيد بأن استخدام المواد المنشطرة القائمة قد لا يستخدم في اغراض خطرة . ان هناك طرقا في صناعة وانتاج الاسلحة النووية قد تقع في ايدى بعض المغامرين او المجانين الذين لا يتحملون المسؤولية ، والواقع ان الموضوع لا يتعلق بالتجارة بل انه يتعلق بالسياسة والامن .

بالتأكيد فانه من الضرورى ان نحمي العالم بطريقة آمنة من كافة المخاطر التي من هذا النوع . ويمكن ان نحقق ذلك بدعم نظام حظر انتشار الاسلحة النووية . ويجدر بنا ان نضاعف الجهود حتى يمكن لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ان تصبح عالمية فعلا ، ويمكن لجميع الدول ان تنضم الى هذه الاتفاقية دون استثناء .

ان الاتحاد السوفياتي يقترح ان يتم الحظر الكامل وان يتم تدمير كافة انواع الاسلحة الكيماوية التي تستخدم في الحرب مثلما تم بالنسبة للاسلحة البكتريولوجية . واذا ما كانت جميع الدول غير مستعدة لذلك فيجب اولا الاتفاق حول ضرورة الحظر وضرورة تدمير الاسلحة الكيماوية الاكثر خطورة والاكثر فتكا .

Digitized by UNOG Library

ان وسائل الدمار الشامل ليست الوحيدة التي تنطوي على خطر كبير . بل ان الاسلحة التي تستند الى أساليب حديثة للدمار قد تصبح في نفس درجة التهديد ، وحتى اذا ما وجدت هذه الاسلحة على الورق اليوم فقط كمشروعات او رسومات فان التجربة قد اثبتت لنا ان المدة التي تفرق بين وجودها على الورق وتنفيذها ليست مدة طويلة .

وأثناء الدورة السابقة للجمعية العامة فان الاتحاد السوفياتي قد اقترح ابرام اتفاقية دولية تمنع استحداث اسلحة وأجهزة جديدة للدمار الشامل . والواقع ان هناك من يتساءلون عما اذا كان من الممكن ان يتم منع ما هو ليس موجودا فعلا . وقد جرت دراسة هذه الموضوعات داخل لجنة نزع السلاح في جنيف . ومن الصعوبة بمكان ان يتم الاتفاق حول القضاء على نوع من الاسلحة التي زودت بها الجيوش فعلا . ان الاتحاد السوفياتي يعتبر انه يجب ان نسعى جاهدين بكل الامكانيات الممكنة حتى لا نسمح باستحداث اسلحة وأجهزة جديدة للدمار الشامل .

وعندما نتحدث عن اسلحة الدمار الشامل فليس من المعتاد في هذه الحالة ان نتحدث ايضا عن الاسلحة التقليدية في نفس الوقت ، الا ان الدبابات التي تستخدم اليوم وكذا الطائرات والاسلحة الخفيفة تعتبر في الواقع متقدمة لدرجة كبيرة حتى انها تعتبر ايضا من اجهزة الدمار الشامل . ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فان الاتحاد السوفياتي تقدم كثيرا بالاقتراحات سعيا وراء الاقلال ايضا من الاسلحة التقليدية ومن عدد القوات المسلحة . اننا نعتقد انه من الضروري ايضا ان نتناول بالدراسة هذه المسائل .

ومثلما فعلنا في الماضي فان الاتحاد السوفياتي يؤيد اليوم ضرورة تفكيك كافة القواعد العسكرية الموجودة في الاراضي الاجنبية . ان وجود هذه القواعد من الاسباب الرئيسية للتعقد والتوتر الذي يعاني منه العالم اليوم . وان هذه المشاكل لا تعتبر اقل اهمية عما كانت عليه في الماضي .

وحتى نفتح الطرق الجديدة امام حل مشاكل نزع السلاح فمن الضروري ان نبذل الجهود في مختلف الاتجاهات . وفي بعض الحالات فاننا نقترب من النتيجة المرجوة عن طريق المفاوضات حول بعض انواع الاسلحة مثل الصواريخ الاستراتيجية ، والاسلحة النووية المختلفة ، وفي بعض الحالات تجرى دراسة بعض مظاهر الحد من السباق نحو التسلح في بعض مناطق العالم بما قد توجد بشأنه

Digitized by UNOG Library

آمال كبيرة . ان الاتحاد السوفياتي يؤيد هذه الزوايا ، وعندما تسمح الظروف بذلك فاننا نؤيد ضرورة دراسة هذه الموضوعات جنبا الى جنب . وان ذلك يؤيد موقف بلادنا نحو الاجراءات الاقليمية لتخفيف حدة التوتر عسكريا بما في ذلك امكانية اقامة مناطق سلام او مناطق خالية من الاسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

اننا نعتبر أنه من المعقول أن عددا من الدول الآسيوية والافريقية ترغب في تحويل المحيط الهندى الى منطقة سلام . وفي هذا الصدد ، فان النقطة الأساسية هي ألا تكون هناك قواعد عسكرية أجنبية في المنطقة تشكل عنصرا أساسيا لوجود عسكرى دائم . ومن جانب الاتحاد السوفياتي فانه لم ولن تكون لديه نيّة في بناء قواعد عسكرية في المحيط الهندى .

وعلى طريق حل مشكلة القواعد العسكرية الأجنبية ، فان الاتحاد السوفياتي ، بالاشتراك مع قوى أخرى ، قد أعّد العدة للبحث عن طرق ، على أساس المعاملة بالمثل ، لتخفيض الأنشطة العسكرية للدول غير الساحلية في المحيط الهندى والمناطق المجاورة له . ان بلادنا قد أبدت استعدادها للاشتراك في إعمال فكرة تحويل المحيط الهندى الى منطقة سلام ، ولكن بالطبع ، فان هذا لا يجب أن يوجد أية عقبات أمام حرية الملاحة أو أمام حرية البحث العلمي في المحيط الهندى . واذا ماكانت الدول المعنية سوف تأخذ في الاعتبار وجهة نظرنا هذه فان الاتحاد السوفياتي سوف يتمكن من أن يشترك في المشاورات في المسائل المتعلقة بالاستعداد لعقد مؤتمر دولي حول المحيط الهندى .

ومن بين الأساليب المستخدمة سعيا للحد من السباق الى التسلح ، هناك اسلوب آخر يشكل الجمع بين مختلف الامكانيات ، الا وهو تخفيض الميزانيات العسكرية .

ومنذ ثلاث سنوات مضت فان الجمعية العامة قد وافقت على اقتراحنا بتخفيض الميزانيات العسكرية للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وذلك بنسبة ١٠ في المائة ، حيث يمكن استخدام جزء من الأموال الموفرة ، عن هذا الطريق ، لمدّ يدّ العون للبلاد النامية . وبسبب الموقف الذى اتخذته بعض الدول ، فان الحل العملي لهذه المشكلة قد حيل دونه . ورغبة في تحريك هذه المسألة ، نحن على استعداد للتوصل الى ارقام محددة مقبولة من الجميع حتى نبدأ بتخفيض الميزانيات . وكخطوة أولى يمكن أن نتفق ، بالنسبة لعام ١٩٧٧ ، على رقم قد يزيد أو يقل عن ١٠ في المائة . الا انه من الضرورى أن نبدأ المفاوضات حول هذه القضية .

ان معارضي تخفيض الميزانيات العسكرية يلجأون الى كافة الوسائل الممكنة لاحباط أى اتفاق بهذا الشأن . وهم يسعون للتأكيد بأن الميزانيات الكبيرة قد تخدم مصالح السلام ، وان ذلك قد يساهم في دعم الموقف ، في مواجهة المشتركين في المفاوضات ، وبصفة خاصة في مواجهة الاتحاد

Digitized by UNOG Library

السوفياتي ، الا أن هذه الحجج كلها واهية وكاذبة . والواقع أن جميع من يفهمون الموضوع هنا يعترفون بأن الأوضاع قد قلبت رأسا على عقب ، وان هناك من لا يريد أن يعترف بالحقيقة . ان الذين يبنون سياستهم ليس على خداع الناس ، بل على كشف الأسباب الحقيقية لمثل هذه الظاهرة الدولية ، ألا وهي السباق المحموم نحو التسلح ، لا يمكنهم أن يوافقوا على استمرار هذه الظاهرة وانما يشعرون بأنه من الضرورى الاعلان عن هذه الحقيقة من منصة الأمم المتحدة هذه .

ان معدل سباق التسلح يفوق بكثير الجهود التي تبذلها الدول سعيا لوقف هذا السباق ، وهذه الفجوة تتزايد باستمرار . لقد حان الوقت لكي نبذل كافة مافي وسعنا ليس فقط للقضاء على هذه الفجوة نهائيا ، بل حتى لا تتكرر ولكي تبدأ المفاوضات سعيا لنزع السلاح ، بما يساعد على وقف السباق نحو التسلح . ان الاتحاد السوفياتي ، مثلما فعل في الماضي ، ينطلق من الفكرة القائلة بأنه ان لم يكن من الممكن أن نتفق فورا على القضاء على أى سلاح فمن الممكن أن نقلل ، بصورة محسوسة ، من انتاج هذا السلاح . والأهم هو أن نبدأ الآن .

ان أحدا اليوم لا يمكنه أن ينفي أن السباق نحو التسلح قد بلغ حدا لم يسبق له مثيل . ان ذلك يستدعي ضرورة تضافر الجهود بين الدول النووية والدول غير النووية ، سواء أكانت دولا كبيرة أم صغيرة ، دولا متقدمة أم دولا نامية ، وذلك حتى نوقف هذا السباق نحو التسلح ، ولهذا السبب ، فان الاتحاد السوفياتي اقترح ويقترح أن ندرس مشكلة نزع السلاح في مجموعها ، وذلك في داخل أكبر محفل ممكن ، أى مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ان غالبية كبرى من الدول تؤيد عقد هذا المؤتمر ، ومع ذلك فان تنفيذ هذا الاقتراح مايزال يصطدم حتى الآن باعتراضات بعض الدول الكبرى .

وفي هذا الصدد ، فقد وجدت فكرة امكانية عقد دورة خاصة للجمعية العامة لمناقشة مسائل نزع السلاح . والواقع أن هذا يمكن أن يكون محفلا مناسبا أيضا اذا ما رأينا فيها مرحلة انتقالية نحو اعداد مؤتمر نزع السلاح . ولكنها يجب أن تكون دورة استثنائية ، وليست دورة روتينية ، واننا نعتبر أن مهمة مثل هذه الدورة هي أن تمهد الطريق أمام عقد مؤتمر دولي نحو الحل الفعلي لمشاكل نزع السلاح ، وان أعمال مثل هذه الدورة يجب أن تتخللها المسؤولية الكبيرة من قبل جميع دول العالم ، وبصفة خاصة الدول الكبرى .

Digitized by UNOG Library

هذه هي الطريقة التي نفكر فيها في كيفية وقف سباق التسلح والتوجه نحو نزع السلاح . وهذا هو معنى المذكرة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي حول هذه الموضوعات للدورة الحالية ، وقد وزعناها كوثيقة رسمية .

والواقع أننا قد تقدمنا في الماضي بعدد من النصوص التي وردت في هذه الوثيقة ، أما بعض النصوص الأخرى فقد وردت بها للمرة الاولى . وانني اؤكد أن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تفسر هذه الوثيقة الهامة على أنها تعبير صادق لرغبة الاتحاد السوفياتي ، ورغبة شعبه للمساهمة في حماية البشرية من تهديد نشوب حرب عالمية مدمرة .

والواقع أنه خلال الأعوام التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، وخلال العقد الأول الذى تبع الحرب لم توجد الظروف الموضوعية المشابهة للظروف الحالية التي تسمح بالتقدم نحو نزع السلاح . وفي الآونة الأخيرة قد أصبح من الممكن التوصل الى تسويات دولية تفرض حدودا معينة على سباق التسلح في بعض المناطق . وبالقدر الذى يمكن به أن نحكم على الأوضاع القائمة فاننا يمكن أن نعتبر أننا قد أصبحنا عشية الوصول الى اتفاق حول التوسع في بعض أنواع الأسلحة . وهناك عدد من المسائل المتعلقة بنزع السلاح تجرى دراستها بين الدول .

ولأسباب واضحة ، فان المباحثات الجارية بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية تحتل مكانة عظيمة . ان أهمية هذه المباحثات تتخطى الى حد كبير مصالح بلدينا . ونحن على استعداد تام لمواصلة جهودنا لتطبيق اتفاق نلا ديفوستوك الشهير في اتفاقية مكتوبة .

وليس هناك من يمكنه أن يشك في أن الضمان الكامل لاقرار السلام يكمن في نزع السلاح العام والشامل . ومنذ عهد لينين ، فان السياسة الخارجية السوفياتية كانت تهدف الى تطبيق هذا الهدف الأسمى .

والى جانب الجهود الرامية الى تحقيق هذه المهمة التاريخية . وقد يصبح من الضرورى العمل أيضا على خفض خطر نشوب الحرب . والآن ماهو أهم مافي الأمر ؟ ان أهم شيء هو التوصل الى اتفاق حازم بين الدول بعدم اللجوء الى استخدام القوة في العلاقات الدولية .

Digitized by UNOG Library

قد يقال أن مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها قد ورد فعلا في ميثاق الأمم المتحدة . ان هذا أمر حقيقي فعلا ، ولكن من الحقيقي ايضا أن عددا من الدول تسعى الى عرقلة تطبيق هذا المبدأ عمليا . وليس من سبيل المصادفة أن نجد ضرورة للتركيز على أهمية المعاهدات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف التي عقدت مؤخرا .

ان مبدأ عدم استخدام القوة قد ورد مفصلا في القرار النهائي للمؤتمر الاوروبي العام ، كما أن البلاد غير المنحازة قد أكدت تكرارا على هذا المبدأ ، خاصة في مؤتمرات القمة .

Digitized by UNOG Library

هناك اعتبار هام ، فاثناء توقيع ميثاق الامم المتحدة ، لم تكن الاسلحة النووية موجودة ، بل ان ظهور تلك الاسلحة النووية ونموها وتشعب انواعها ، انما ينطوى على عنصر نوعي جديد ، وان هذا العنصر الجديد يغير تماما في مفهومنا لنتائج اى نزاع مسلح . ولابد من أن هناك أسبابا تدعو الى أن الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها الذى تمت الموافقة عليه في عام ١٩٧٢ ، قد ربطت فيه بين التفاضي عن استخدام القوة ، وبين الحظر الدائم لاستخدام الاسلحة النووية . وهكذا فان معرفة كيف يمكن ان تمارس العلاقات بين الدول دون الاساءة الى أمن شعوب العالم لم تختف اطلاقا من جدول الاعمال .

ان العالم المعاصر يتعرض لمشاكل عديدة معلقة ، تخلفت عن الحرب العالمية الثانية أثناء فترة الحرب الباردة . وهذه المشاكل تستمر وتتزايد في اطار العلاقات الدولية الحالية . ان القضاء على العقد الموجودة بين مختلف الدول ، وحل المشاكل التي ماتزال معلقة ، يجب ان يتم على مائدة المفاوضات عن طريق الوسائل السلمية ، وان مبدأ عدم الالتجاء الى القوة ، يجب ان يصبح قانونا دائما في الحياة الدولية . ومن أجل هذا الغرض ، فان الاقتراح الذى قدم خلال المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي كان يهدف الى ابرام معاهدة دولية بعدم الالتجاء الى القوة في اطار العلاقات الدولية .

اننا نلاحظ بارتياح ان هذا الاقتراح قد لاقى صدى واسعا ، وأثار اهتمام العديد من الدول . وفي الوقت ذاته يطلب منا كيف يفهم الاتحاد السوفياتي بصورة محددة مفهوم مثل هذه المعاهدة . والرد على هذا السؤال وارد في مشروع المعاهدة العالمية بشأن عدم الالتجاء للقوة في العلاقات الدولية الذى يعرضه الاتحاد السوفياتي على الجمعية العامة .

ان المعاهدة المقترحة تنص من حيث الجوهر على ان يلتزم كافة الموقعين على المعاهدة بتعهداتهم بعدم الالتجاء الى القوة في اطار علاقاتهم المتبادلة أو في العلاقات الدولية او بالتهديد باستخدام القوة سواء بالنسبة لسيادة الاراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة ، أو بأية طريقة اخرى لا تتفق واهداف الامم المتحدة . وبالتالي ، فان على هذه الدول الموقعة ان تمتنع عن استخدام قواتها المسلحة او أى من انواع الاسلحة بما فيها الاسلحة النووية على الارض او في البحر أو في الجو أو في الفضاء الخارجي ، أو التهديد باستخدام هذه الاسلحة . وعلى هذه الدول

Digitized by UNOG Library

الموقعـــة ، ان تعيـــد تأكيـــد التزامها بتسويـــة منازعاتها عن طريق الوسائل السلمية فقط ، بحيث لا تعرض الامن والسلم الدوليين للخطر .

ومن الطبيعي ان يكون هناك خلاف مبدئي بين شن العمليات العسكرية بهدف العـــدوان ، وبين الحق المشروع في صد العدوان ، أو القضاء على آثار هذا العدوان من ناحية أخرى . فمثـــلا هل يمكن للعرب ان يقبلوا فقدان اراضيهم ؟ والشعوب المستعمرة ، أليس من حقها ان تخـــــوض النضال من أجل الاستقلال حتى النصر النهائي ؟ اعتقد ان لها ، في هذا الشأن ، حقا ثابتـــا ، وان جوهر المشكلة هو عدم السماح بالعدوان . وفي هذه الحالة ، لن تكون هناك حاجة للالتجاء الى القوة لمواجهة هذا العدوان . ان مصدر الشر هو العدوان ، وليست الرغبة في اعادة فـــرض العدالة اى السبب وليست النتائج . وأريد أن أؤكد بصفة خاصة ، على ان مشروع هذه المعاهـــدة ، يبدأ على اساس تعريف العدوان الذى وضعته الامم المتحدة ، ان كافة الدول الممثلة هنا ، قـــد صوتت لصالح هذه الوثيقة .

ان هذه المعاهدة تأخذ تماما في الاعتبار نظام العلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف التي تقوم بين الدول ، وفي احدى المواد تنص المعاهدة على انه ليس هناك مايمس الحقوق او الالتزامـــات التي قطعتها الدول على نفسها في اطار ميثاق الامم المتحدة ، أو الاتفاقيات التي أبرمتها فيمابعد .

ومن المنصوص عليه ان هذه المعاهدة ستظل مفتوحة لأية دولة من دول العالم كي تنضم اليها حين تشاء . وهذا يعني أولا ، انه سيكون لها طابع عام عالمي ، وثانيا بالنسبة للدول الموقعـــة ، فان المعاهدة سوف تدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ التصديق عليها ، وبالتالي فلن تكـــــون هناك من حاجة الى انتظار انضمام عدد معين من الدول الى هذه المعاهدة . ووفقا لهذا المشروع ، فان الامين العام للامم المتحدة ، سوف يتقدم بايداع هذه المعاهدة ، وان منظمة الامم المتحـــدة بكل وزنها السياسي والمعنوى ، سوف يطلب اليها تدعيم هذه المعاهدة .

ان ابرام المعاهدة التي نقترحها سيكون خطوة اساسية تقرب العالم من المرحلة التي يمكن في اطارها القضاء نهائيا على التهديد بالحرب او بالعدوان ، وتدعيما وتعزيزا للاحكام الـــواردة في مختلف الوثائق الدولية الخاصة بعدم الالتجاء الى القوة ، وان المعاهدة تقدم لكافة الـــدول الكبيرة والصغيرة ، ضمانات جديدة ومضمونة للامن ، تعزز ثقة هذه البلاد في ان الحياة السلميـــة

Digitized by UNOG Library

لن تنتهك . ومما لا شك فيه ايضا ، ان المعاهدة سوف تشجع على تطبيق اجراءات فعالة لـــنزع السلاح ، وبالفعل ، فان هذا المشروع ينص بوضوح على ان الاطراف يجب ان تبذل الجهود الضرورية في هذا الشأن .

حقوق من ومصالح من هي التي ستضار بسبب هذه المعاهدة ؟ ومن هم أولاء الذين لـــن يستفيدوا منها ؟ ان كل دولة سيكون من حقها ان تشجع السلم والتعاون الدوليين ، وسوف تكسب من هذا . وعلى اثر ابرام هذه المعاهدة ، فان السلام في العالم هو الذى سوف يخرج منتصرا . ان الاتحاد السوفياتي ليأمل ان تقوم الجمعية العامة بمناقشة الاقتراح بابرام معاهدة دولية ، بعدم الالتجاء للقوة في العلاقات الدولية ودراسته دراسة كاملة ، وأن تؤيد هذا المشروع .

هذه هي المبادرات الجديدة والمحددة التي تهدف الى وضع حد لسباق التسلح ، والقضاء على الالتجاء الى القوة ، في العلاقات بين الدول ، التي يعرضها الاتحاد السوفياتي على هـــذا الجمع الكبير ، ونحن على ثقة من ان التقدم في هذا الاتجاه ، سوف يؤكد بصورة جذرية أسس السلم العالمي ، ذلك ان المناخ السياسي في العالم ، وعملية الوفاق الدولي ، انما يؤيدان ابرام هذه الاتفاقية ، ويؤكدان ضرورة تطبيق مثل هذه المبادرات بصورة جدية وعملية .

ان تخفيف حدة التوتر اليوم ، وكذلك موقف الدول بشأنه هو المصباح الذى تهتدى بـــه السياسة الدولية ، وهذا يثبت ان الوفاق لم يعد خرافة لمجرد جذب الانتباه ، ولكنه يعني تحـــولا حقيقيا يسمح لنا ان نتحول عن المواجهة وحافة الحرب ، وصولا الى التعاون المتبادل والمفيـــد بالنسبة لكافة الدول . وتحقيق مضمونه الجوهرى . اذ لا يمكن لأية دولة أو أية حكومة اذا كانـــت تريد ان تظل على اتصال بالواقع ، ان تتردد في اختيار السياسة التي يجب ان تنتهجها ، وهـــي اما النهوض بازالة اسباب حدة التوتر المستمر والقضاء على آثار الحرب الباردة ، أو على عكس ذلـــك ، زيادة شقة الخلافات والمواجهة . ان على كل حكومة او على كل رجل دولة ان يعتبره كشرف لـــه ، ان يشترك في الحركة العامة للقوى ، التي تعمل لصالح التخفيف المستمر للتوتر في العالم.

Digitized by UNOG Library

ان رجال الدولة المسؤولين بصورة مباشرة عن السياسة الخارجية لبلادهم يجب أن يدركوا تماما أن سياسة تسوية المنازعات الدولية ، وبخاصة المشاكل الحادة والاكثر تعقيدا يمكن أن تتم عن طريق التفاوض ، والتفاوض وحده ، وهذه السياسة تخدم مصالح كافة الشعوب والدول . واذا كان الامر كذلك فهل نقبل بالوفاق اليوم ثم نعارضه غدا ؟ وبينما نتحدث عن رغبة البعض في تحسين العلاقات بين الدول ، خاصة بين الدول الكبرى ، هل يمكن أن نتابع في الوقت ذاته صحوة هؤلاء الذين لا يرون في السياسات الرئيسية أبعد من أزرار سترتهم العسكرين ؟ ان الاستشهاد في هذا الشأن ببعض الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الداخلية يعني أن الوفاق ليس سوى مجرد تغيير بسيط في الاساليب السياسية وليس كاتجاه حاسم ونبيل لضمان السلام .

هناك كذلك بعض المحاولات لتفسير الوفاق كما لو كان يشكل موافقة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وبالفعل هل يمكن أن توصف المحاولات الزائفة من قبل البعض للحصول على حقوق تمس مواطني الدول الاخرى ؛ في الحقيقة أن هذا يبرز بعض المنشقين الذين يعتبرون أن قوانين بلادهم لم توضع لهم ، ومن الافضل لهؤلاء أن يفتحوا أعينهم وأن يتبينوا ما حولهم ، وأين توجد الأمور داخل بلادهم في مجال الواقع وليس فقط بالنسبة لحقوق الانسان .

ونحن نعتقد بالنسبة للسياسة الخارجية للدول في مجال السلم أن يتم وضعها وتطبيقها بصورة أمينة ومستمرة ، ونهني أنفسنا على البيانات التي تنادى بهذه السياسة والتي عبّر عنها من فوق منصة هذه المنظمة الدولية . وبالنسبة للاتحاد السوفياتي فان موقفه قد تم تعريفه وتحديده بكل وضوح في اطار قرارات المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، وان الاتحاد السوفياتي مطبق لآراء الحزب الشيوعي السوفياتي والشعب السوفياتي بأكمله ، وأن ليونيد بريجنيف قد عبّر بقوله

" افعل كل شيء ممكن لتعميق سياسة الوفاق الدولي لاعطائه شكلا محددا وملموسا في اطار التعاون المفيد بين الدول " .

هذا هو الخط الرئيسي في سياستنا الخارجية ، وان الاتحاد السوفياتي سوف يحترم هذا الخط بصورة مستمرة .

وقد أثبتت التجربة أن الدول اذا ما أثبتت رغبتها في هذا الاتجاه ، أى اتجاه دعم السلام ، فان النتائج التي تتحقق انما هي نتائج كبيرة ، وأن أوروبا تشكل مثالا مقنعا لهذا ، وان العام

Digitized by UNOG Library

المنصرم ، ومنذ مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي انما يؤكد بصفة عامة أن الموقف السائد في أوروبا يتطور نحو تطبيق الترتيبات التي تمت الموافقة عليها في هلسنكي .

ومع ذلك ، فان بعض الساسة يحلوا لهم أن يقولوا بأنهم لا يحبذون أية فقرات من اعلان المؤتمر الاوروبي ، ويمكننا أيضا أن نقول بأن عدة فقرات لا ترقى الى الحد الذى كنا نبغيه ، ولكن موافقة كافة المشتركين فيه وما تم الاعلان عنه ، وتم التوقيع عليه رسميا من قبل أعلى المسؤولين في تلك الدول ، يجب أن يطبق بصورة كاملة ، وذلك حقيقي أيضا بالنسبة لجزء من الوثيقة التي تنصب على عدم السماح بالتدخل في الشؤون الخاصة للدول ، وهذا هو الطريق الذى يسلكه الاتحاد السوفياتي والذى ينوى أن يسلكه .

والواقع أن الامر لا يتوقف فقط على قرارات هلسنكي ، بل ان كافة الاتفاقيات التي أبرمت خلال الاعوام الماضية بشأن ضمان لمستقبل مأمون لأوروبا ، يجب أن تحترم من قبل الجميع . وأود أن أؤكد بصفة خاصة أن هناك محاولات ترمي الى تدمير الاتفاق الرباعي لبرلين الغربية الذى يستخدم كأداة لتحسين الموقف منذ خمس سنوات ولتنقية الجو في وسط القارة الأوروبية وانها محاولات تتعارض مع هذه المصالح .

وفي ضوء نتائج المؤتمر الاوروبي فقد أكدت وجود امكانيات جديدة للتوسع في العلاقات بين الدول الاوروبية في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والاعلام والتربية وغيرها ، وان الاتحاد السوفياتي تقدم باقتراحات محددة سعيا لايجاد تعاون متعدد الاطراف في مجالات هامة مثل مجالات الطاقة والنقل وحماية البيئة .

وفي الوقت الحالي فان السهمة التي تستكمل الوفاق السياسي بوفاق عسكرى تظهر في الصف الاول من اهتمامات أوروبا ، وهذا يعني في المقام الاول أيضا وجوب أن تنجح محادثات فيينا حول الخفض المتبادل للاسلحة في أوروبا الوسطى ، حيث تركيز هذه الاسلحة هناك اكثر بكثير من أية أماكن اخرى من العالم .

ان الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى التي تشترك في هذه المفاوضات تسعى جاهدة لكي تضفي على المحادثات طابعا بناء ، وقد أشرنا الى الارقام الفعلية للأسلحة التابعة لحلف وارسو والموجودة في المناطق التي سوف تخضع للاقلال أو للخفض خاصة القوات البرية . ويجب الان على الطرف الآخر أن يعطي كلمته فاذا تم ذلك فسوف تكلل مفاوضات فيينا بالنجاح .

Digitized by UNOG Library

من المعروف لنا جميعا الاهمية الكبرى التي تنطوى عليها ، بالنسبة للجو العالمي ، العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وبفضل الاتفاقيات والترتيبات التي تحققت خلال الأعوام الماضية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، فان الظروف المواتية قد أوجدت فعلا ، حتى يمكن لهذه العلاقات أن تقام على أساس بناء .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فانه لا يستوحي سياسته من الاعتبارات المحدودة النطاق . ان هناك طريقا واحدا هو أن نتصرف بالاستناد الى السياسة التي تم الاتفاق بشأنها في اطار الاتفاقيات التي تم توقيعها بما يخدم مصالح البلدين ومصالح السلام . ان الاتحاد السوفياتي يتوقع من الولايات المتحدة الامريكية أن تتصرف على هذا النحو وأن تتابع الاحداث سوف يتوقف في المقام الاول على هذا .

ان العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا تنمو في اتجاه موات بما وجد تعبيرا عنه في التوقيع على العديد من الاتفاقيات حول تنمية الصداقة والتعاون التي تم توقيعها في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، وفي نفس الاتجاه يسير الاتفاق الاخير بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا حول تفادى نشوب غير مقصود لاستخدام الاسلحة النووية . أما الاتحاد السوفياتي فانه سوف يحترم باستمرار الاتجاه الذى تسير عليه علاقاته مع فرنسا .

وهناك عدد كبير من الانجازات التي تحققت في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والمانيا الاتحادية خاصة اتفاقية موسكو بما وضع حدا لمرحلة كبيرة من تاريخ أوروبا فيما بعد الحرب ، وقد فتحنا صفحة هامة من حيث المبادئ وذلك في الاتجاه القويم ، وان الاتحاد السوفياتي يعلن عن تأييده لاستمرار التنمية ولدعم التعاون مع جمهورية المانيا الاتحادية ، وبطبيعة الحال ، بحيث يتحدد ذلك بما يخدم مصالح السلام خاصة في مجال التنمية السلمية لعلاقات حسن الجوار المرغوبة في أوروبا .

ان العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ومع الدول التي يطلق عليها الدول الغربية مثل بريطانيا العظمى أو الدانمرك ، ايطاليا أو بلجيكا ، كندا أو السويد انما تكتسب بصورة متزايدة شكل التعاون الطبيعي والمفيد بصورة متبادلة .

وان نجاح سياسة الوفاق لا يعني مطلقا أن هذه السياسة لم يعدّ لها أعداء بل يمكن أن نتصرف دون صعوبات على وجود قوى مشتته تشكل جبهة معارضه للوفاق سواء في أوروبا أو غيرها من الاماكن ، وفي الحقيقة أنهم يخدعون أنفسهم كل يوم* .

---

* تولى الرئاسة السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

Digitized by UNOG Library

ان جميع الشعوب يجب ان تتمتع بثمار وفوائد الوفاق ، اننا نعرف ان هناك خطرا ما يـزال قائما بالنسبة للسلامة الاقليمية لقبرص . كذلك فان الموقف في الشرق الاوسط ما يزال متوترا .

وليس هناك شك في انه طالما ظل احتلال الاراضي العربية من قبل اسرائيل ، وطالما تطأ اسرائيل باقدامها حقوق شعب فلسطين المشروعة فان الشرق الاوسط سوف يظل محموما .

واليوم فان العالم كله يعرف تماما انه خلال الشهور الماضية فان عدة آلاف من الافراد قـد قتلوا في لبنان ، وان الاحداث المأساوية في هذا البلد ترجع الى الخطط الامبريالية ضد العرب ، ان الاحداث في لبنان تشكل سببا مباشرا للتوتر العام في الشرق الاوسط . ان هذه الضربة موجهة في المقام الاول ضد المواطنين في لبنان ، وان الكفاح العادل للشعب الفلسطيني البطل يجب ان يحترم .

ان الاتحاد السوفياتي ينطلق من الفكرة القائلة بان ازمة لبنان يجب ان تسوى بالطـــرق السلمية والديمقراطية ، عن طريق اللبنانيين انفسهم ، ودون اى تدخل اجنبي وعلى اساس المحافظة على السلامة الاقليمية والاستقلال والسيادة للبنان .

ان التوتر المستمر في الشرق الاوسط ، لا يعني اننا نؤكد ان الموقف لا حل له ، فبفضـل مجهودات الدول الكبرى ، ومنها الاتحاد السوفياتي ، امكن ايجاد قاعدة يمكن احلال السلم بموجبها في المنطقة . ان الحل يكمن في جلاء القوات الاسرائيلية عن الاراضي العربية التي احتلتها في عـام ١٩٦٧ وفي ارضاء المطالب الشرعية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في ايجاد دولة خاصة به واعطاء ضمانات دولية لجميع دول الشرق الاوسط بما في ذلك اسرائيل .

هل في ذلك اى عنصر لا يلائم احد الاطراف ، اذا ما اريد لهذه الاطراف جميعا العيش في سلم ؟

لكن للاسف فان الجهاز الدولي المكلف بايجاد ترتيبات لازمة في الشرق الاوسط ومنها عقد مؤتمر جنيف ، ما تزال غير فعالة . ان الاتحاد السوفياتي يناشد وضع اطار لايجاد حل لمشـــكلة الشرق الاوسط .

ان ضرورة انضمام آسيا للوفاق ، انما يفرض نفسه ويجب على كل اقطار اسيا ان تنضم الـــى هذا الوفاق . ان نهاية الحرب في الهند الصينية وايجاد جمهورية فيتنام الديمقراطية الشعبية ،

Digitized by UNOG Library

انما يؤكد هذه الضرورة . ان الاتحاد السوفياتي مقتنع تماما ان صوت فيتنام سوف يسمع من على هذه المنصة بكل قوة في القريب العاجل . ونصر على ان جمهورية فيتنام الشعبية يجب ان تنضم الى عضوية هذه المنظمة دون تأخير .

ان التعاون الودى بين الاتحاد السوفياتي والهند يشكل ايضا عامل استقرار في القارة الاسيوية . ان الفهم المتبادل بين هذين القطرين انما وجد تأكيدا له عند زيارة رئيسة وزراء الهند للاتحاد السوفياتي اخيرا .

ونحو تحسين الموقف في آسيا ، نلاحظ بعض الاحداث الاخرى ، فنجد ان بعض الاوساط تمارس انشطة تحاول بها تكثيف معدات الحرب ، خاصة بالنسبة للحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي ، ان التاريخ يعرف كيف انتهت هذه الجهود بالفشل ، وان هذا يجب الا ينسى .

انه من الضرورى ان تحل مشكلة انسحاب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية . اننا نؤكد جهود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتوحيد كوريا سلميا دون تدخل خارجي . اننا نعرف انه في الدورة الاخيرة للجمعية العامة تمت الموافقة على قرار مناسب لايجاد ظروف ملائمة لوقف اطلاق النار في كوريا وتوحيد كوريا بطرق سلمية .

ان الاتحاد السوفياتي قد علق ، وهو يعلق دائما ، اهتماما كبيرا على العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية . ان عودة هذه العلاقات الى حالتها الطبيعية سوف يكون له بلاشك موقف ايجابي على الحالة في اسيا وهذا ما اكدناه في قرارات المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي الروسي .

ان الموقف في الجنوب الافريقي ، انما يتطلب اهتماما كبيرا من الجميع ، ان قادة جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، وكل من يدعمونهما بالسلاح ، لا يعترفون بالمخرج الحتمي لهذا الموقف .

ولكن الواقع — كما كان يحدث في الماضي دائما — انهم انما يعرقلون كفاح شعوب زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا لنيل حقوقها المشروعة . انهم يتبعون كل الوسائل لقمع هذه الشعوب سياسيا وعسكريا ، بالاضافة الى وسائل العنف التي يستعملونها ضدهم لوقف حركة التحرير القومية وحرمان هذه الشعوب من الوصول الى استقلال حقيقي .

Digitized by UNOG Library

ان هذه الشعوب لن تتخلى اطلاقا عن حقوقها المشروعة في الاستقلال السياسي والتنمية الاجتماعية . ونحن نؤمن تماما ان الحياة نفسها وحقائقها السياسية ستضع كل شيء في مكانه ، ان الشعب قد عرف كيف يميز بين الحق والباطل .

واليوم - كما يحدث دائما - فان الاتحاد السوفياتي يقف الى جانب شعوب جنوب افريقيا المناضلة للقضاء على سياسة التفرقة والفصل العنصريين هناك ، ولكي يتم استقلال ناميبيا وليتولى الاهالي في زمبابوى كل السلطات في ايديهم . ان احدا لن يرى الاتحاد السوفياتي في اى وقت من الاوقات ، يبتعد عن موقفه الخاص بالقضاء على التمييز العنصرى في اى مكان .

ونحن نذكر انه في هذه القاعة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ تمت الموافقة على الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلاد المستعمرة . ان الموافقة على هذا الحدث التاريخي كانت بداية للقضاء التام على الاحتلال في العالم .

لقد شاهدنا جميعا فشل المحاولات التي قامت بها بعض البلاد لمنع انغولا من الحصول على استقلالها واذا كانت هناك اليوم حكومات تمنع بعض البلاد من حقها في الاشتراك في اعمال الامم المتحدة فان هذه الحكومات لن تكسب شيئا ، بل انها ستخسر الكثير . ان انغولا ، بلا شك ، ستحتل مكانها الشرعي في هذه القاعة .

اننا ننتهز هذه الفرصة لكي نهنئ جمهورية سيشيل على انضمامها للامم المتحدة ، ونعبر عن أملنا في نجاح شعبها في كفاحه وبناء حياة جديدة .

ان هناك آلاف الاميال تفصل بين الاتحاد السوفياتي وبين امريكا اللاتينية ، ولكننا نرتبط بها بصداقة ونقف الى جانب هذه البلاد في كفاحها . ان امتهان وانتهاك حقوق الانسان في بعض الاماكن من هذه القارة ، وخاصة في شيلي ، حيث ترى حقوق الانسان تمتهن بطريقة وحشية يجعلنا ندين ذلك ، واننا نطالب باطلاق سراح السيد لويس كورفالان الذى اعتقل منذ ثلاث سنوات مضت ، بالاضافة الى غيره من الشيليين الاحرار .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة للشؤون الدولية ، هناك موضوع هام يرتبط بتغيير الهياكل الاقتصادية للنظام الاقتصادى العالمي . ونحن نطالب بالقضاء على كل الحواجز المصطنعة في مجال التجارة الدولية ، لكي نقضى على الاستغلال الذى يسود العلاقات الاقتصادية الدولية . وبالنيابة عن الاتحاد السوفياتي ، فان وفد الاتحاد السوفياتي يعتزم ان يقدم اعلانا خاصا بهذا الشأن خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

ومن بين الاحداث الهامة في الوقت الراهن ، نود ان نشير الى التعاون بين الدول في مجال استغلال المحيطات ، وان البحث عن وسائل دعم هذا التعاون يتم داخل نطاق مؤتمر قانون البحار الذى انتهت دورته الاخيرة منذ بضعة ايام . ان الاتحاد السوفياتي يعتقد ان المشاركين في هذا المؤتمر ، عليهم ان يجدوا حلولا للمشاكل التي يطرحها قانون البحار بطريقة مثمرة ؛ وذلك خدمة للتعاون البناء بين الدول ، ولتحقيق العدالة في هذا المجال الحيوى ، مجال استغلال المحيطات .

ان الصورة الحالية للعلاقات الدولية متنوعة ، فاننا ننظر الآن الى ظواهر طيبة ، بينما هنالك ظواهر اخرى تهدد السلم والانفراج . ان كل الذين يدافعون عن قضية السلم عليهم أن يتوخوا اليقظة في الوقت الحاضر نظرا لان هنالك بعض الجهود التي ترمي الى احباط هذا النشاط. ومع ذلك ، فنحن نشعر بالتفاؤل بالنسبة لمستقبل السلم .

ان مجموعة الدول الاشتراكية قد القت بثقلها وبمواردها المادية وسياستها الخارجية للدفاع عن السلم . ان البلاد المتحررة حديثا في افريقيا وآسيا وامريكا الاتينية تؤيد تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وقد أكدت هذه البلاد في مؤتمر القمة للبلاد غير المنحازة ، الذى عقد في كولومبو ، رغبتها الصادقة في ذلك .

وهناك اتجاه نلاحظه في هذا الشأن ، بالرغم مما نلاحظه ايضا في بعض البلاد الرأسمالية . ان هنالك بلادا عديدة لديها نظم اجتماعية متباينة ، وهنالك أطراف واحزاب تنادى وتؤيد التقدم الاجتماعي والسلمي بين الدول ، وهذه الاطراف تعرب عن ذلك ، باستمرار ، بطريقة نشيطة .

واننا لنأمل أن يسود الانفراج العالم ، وان نقضى على استخدام القوة في العلاقات الدولية . وعلى الامم المتحدة ان تمارس كل سلطاتها كأداة فعلية في تعزيز السلم والمحافظة

Digitized by UNOG Library

عليه . ولكنها لا تستطيع ان تؤكد ذلك وتقوم به الا اذا تمكنت كل الدول الاعضاء في هذه المنظمـــة من ان تتمشى تماما مع ميثاق الامم المتحدة وان تطبقه .

ان الاتحاد السوفياتي يحاول ــ باستمرار ــ ان تحسم الموضوعات التي تعالجها الامـــم المتحدة ، بطريقة تخدم الحرية والتعاون والسلم وحرية الشعوب . وعلى ذلك ، فان في نيتنـــا ان نتعاون مع الجميع في هذه الدورة ، وبطريقة بناءة بالاشتراك مع كل هؤلاء الذين يؤمنون بأهداف الشعوب وحقها في السلم والامن .

السيد مينيك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالصربوكرواتية) (قدم الوفد النص بالانكليزية) : أود أن أهنئكم ، سيدى الرئيس ، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ، وكممثل كبير لسرى لانكا ، وهو شعب صديق وغير منحاز ، الذى تعرف تجربتـــه الغنية هنا في الامم المتحدة ، فانني أؤكد أنكم ستساهمون اسهاما كبيرا في انجاح هذه الـــدورة الحادية والثلاثين .

واحيي قبول جمهورية سيشيل في عضوية الامم المتحدة ، الأمر الذى يشكل خطوة جديدة نحو اضفاء طابع العالمية على هذه المنظمة .

ان هذه الدورة الحالية ، تعقد في مرحلة حرجة من اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، وليس هناك من شعب يقبل بان يترك لآخر اتخاذ قرارات حاسمة ، أو اتخاذ قـــرارات في مجال علاقاته بالدول الاخرى . ان شعوب العالم بأسره لا ترضى فقط بتحديد المشكلات ، ولكنها تريد ايضا ايجاد حل لها .

ولن ننجح الا بشرط ان نتوجه بشكل فعال نحو اتخاذ قرارات لتحقيق ذلك .

ان الامم المتحدة قد حصلت على نتائج ايجابية في مجال دعم السلم والامن في العالـــم . وقد حققت نجاحا كبيرا في ازالة النظام الاستعمارى ، كما انها حققت نجاحا كبيرا في ايجاد جـــو ملائم للتعاون على قدم المساواة بين شعوب العالم اجمع ، وكذلك بالنسبة لمشكلات ملحة أخـــرى . ان فيتنام وانغولا لم تقبلا بعد في عضوية الامم المتحدة ، بالرغم من التأييد الواسع من جانب شعوب العالم كله لقبولهما . ان هذه الدورة ينبغي ان تنادى بقبول هذين البلدين في الامم المتحدة ، اللذين يمثل شعباهما لكفاحهما ونضالهما في سبيل الاستقلال ، اسهاما في دعم مبادئ الامـــم

Digitized by UNOG Library

المتحدة ذاتها . ان الامم المتحدة تضطلع الآن بمهمة تاريخية ، في القضاء على الموقف غير العادل الذى يسود بعض بقاع العالم ، وفي وضع نظام اقتصادى دولي جديد .

ان الامم المتحدة ، تواجه دائما ، معارضة كبيرة من جانب القوى التي تحاول بشتى الوسائل ، ان تبقي على العلاقات غير العادلة التي سادت العالم حتى الآن . وان محاولات استبعاد منظمتنا عن هذا المجال مستمرة ، كما اننا نرى ان حق الفيتو يمارس بطريقة غير عادلة في هذه المنظمة . وهناك محاولات لادانة الامم المتحدة ، والتقليل من شأنها في نظر الرأى العام العالمي .

واليوم ، فان المسألة الجوهرية هي كيفية تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، لان عدم احترام هذه القرارات انما يسيء الى المنظمة أيّما اساءة ، كما أنه يسيء الى دورها التاريخي .

ان المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات دول عدم الانحياز الذى عقد في كولومبو ، قد اكد دور الامم المتحدة ، واكد على ضرورة قيامها باتخاذ اجراءات ملموسة لحل المشكلات الملحة للانسانية ، وفي المقام الاول ، بالاعتماد على الامم المتحدة نفسها في ذلك .

Digitized by UNOG Library

ان الفترة التى انقضت منذ الدورة الماضية ابرزت التغيرات الكبيرة التى سادت عالمنا في هذه الفترة .

وقد تحققت خلالها اجراءات وخطوات كبيرة لازالة التوتر ، بيد أن السلم والاستقرار ليس في متناول جميع الشعوب حتى الان ، فمازال سباق التسلح يتكثف ، ويزداد ، بل ويشمل اجزاء جديدة من العالم ، ويشمل عددا اكبر من البلدان ، وقد تحققت ايضا انتصارات كبيرة ضد الامبريالية والهيمنة والاستعمار وكل صور السيادة الاجنبية ، ومع ذلك فما تزال هناك شعوب كثيرة تضحي تضحيات كبيرة للحصول على استقلالها وعلى حقها في تحقيق المصير . وهناك ضغوط كثيرة ماتزال تمارس حتى الان ضد بعض الشعوب ، نتيجة تدخل في شؤونها الداخلية ، وضد سلامة أراضيها وذلك بهدف فرض صور جديدة من التبعية على هذه الشعوب ، وتوجيه سياستها الخارجية أو الابطاء من تطورها الاقتصادى والاجتماعي والسياسي . ولقد وافقنا في القرارات المعروفة التى صدرت عن الامم المتحدة على المبادىء التى يجب ان تسود لحل مشكلاتنا ، بيد ان هذه الاجراءات لم تنفذ حتى الان وماتزال الازمات مستمرة .

ان المجتمع الدولي باسره يرى ان العلاقات الاقتصادية الحالية لايمكن ان تستمر ، واصبح موقف الدول النامية يتدهور بشكل مضطرد . ومما لاشك فيه ان هذا يعوق تطور ونمو هذه الدول . ولقد اسفرت الدورتان السادسة والسابعة الخاصتان بالامم المتحدة عن العمل على انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . كما وضحت رغبة الدول النامية في الحصول على استقلالها الاقتصادى . وقد ظهر ذلك في مؤتمرى نيروبي وكولومبو ، ومع ذلك فان بعض الدول النامية والمتقدمة لم تتخذ بعد الاجراءات الملموسة في هذا الصدد ، بل على العكس من ذلك فانها تصر على اجراء محاولات جديدة للحيلولة دون حل المشكلات ، وان يقتصر ذلك على عدد من الدول المتميزة .

ان مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز الذى عقد في كولومبو اتخذ قرارات هامة ، كما أكد دعمه للامم المتحدة لايجاد علاقات دولية واقتصادية جديدة على اساس عادل .

لقد أكد هذا المؤتمر ايضا اتجاه دول عدم الانحياز في العلاقات الدولية والذى يتمثل في ان هذه الدول تريد أن تستمر في التعاون على قدم المساواة مع كافة الدول . ان الانتقادات التى وجهت لهذا المؤتمر غير مجدية على الاطلاق ، ذلك لان حركة عدم الانحياز لم تكن على الاطلاق

Digitized by UNOG Library

غير منحازة في دعم استقلال دولها ، وفي دعم ارادتها في ان تخط لنفسها خطا في سياستها الخارجية يتمثل في مقاومة كل اشكال العدوان والسيادة .

ان سياسة عدم الانحياز " كما قال الرئيس تيتو في كولومبو" قد اصبحت الان سياسة عالمية حقيقية لانها تستلهم مصالح العالم اجمع وذلك في مواجهة الانقسامات الايديولوجية التى تواجهها ".

ان البلاد غير المنحازة سوف تستمر في المستقبل في تعاونها البناء كلما أمكن ذلك ونحن نأمل في ان عناصر دولية اخرى سوف تتبع هذا النظام من التعاون على اساس من المساواة .

ان بلدى قد عمد دائما حتى في الاوقات الصعبة للمواجهة والحرب الباردة الى خدمة الانفراج الدولي . ان البلاد غير المنحازة كانت ، في مؤتمر بلغراد سنة ١٩٦١ ، تؤيد الانفراج وتخفيف حدة التوتر ، واقامة التعاون بين المعسكرات ، ولكننا رأينا ان هذه الحركة كانت ، في مرحلتها الاولية ، محصورة قليلا من الناحية الجغرافية ، ومن ناحية مضمونها في حين أن هناك اتجاهات للمنافسة وللمواجهة في مناطق أخرى من العالم .

ان تخفيف حدة التوتر لم يحدث في كل المجالات العالمية ، ولم يؤد الى حل المشاكل الدولية الصعبة . ولا يوجد مجال للاختيار أمامنا ، فان مايهمنا هو مغزى هذا الانفراج . واذا كان الانفراج يعني اقامة علاقات طيبة بين الدول الكبرى ، أم انه يعني انفراجا في منطقة محدودة . وفي هذه الحالة فان البلاد غير المنحازة لا يمكنها ان تقبل هذا الانفراج المحدود كأساس للتعاون والسلم . ان الانفراج بمشاركة من كل البلاد يعتبر خدمة لمبادئ التعايش السلمي ، وهو الامر الوحيد الذى يمكن ان يخدم هذه القضية ، ولازالة التنافس بين المعسكرات أو التنافس والسباق الى التسلح وغير ذلك من الامور التى لن تؤدى الى الغاء استخدام القوة ورفض السيطرة والهيمنة في العلاقات الدولية .

ان مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا يعتبر من الانجازات الهامة التى تحقق الانفراج الدولي بالرغم من ان تنفيذ قراراته يتم بطريقة بطيئة بسبب اصطدامه بعقبات كثيرة .

وفي العام القادم فان يوغسلافيا سوف تستضيف مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذى سبق ان عقد في هلسنكي اننا سنحاول تنفيذ ماأسفر عنه المؤتمر الاول للامن والتعاون في أوروبا ،

Digitized by UNOG Library

وستعمل على وضع الخطوات اللازمة لاستمرار التعاون على المستوى الاوروبي ، وبهذا الصدد علينا ان ننظر الى اهمية المشاركة الفعلية بالنسبة للتعاون مع المناطق التى ترتبط مباشرة بأوروبا مثل منطقة البحر المتوسط ، وكذلك مسألة النمو ، ونزع السلاح التام ، والقضاء على الاستعمار ، وغيرها من القضايا التى تخدم صالح العالم اجمع .

ان التقدم في تخفيف حدة التوتر يرتبط بطريقة مباشرة بحل مشكلة الشرق الاوسط ، وبانتهاء الاحتلال في جنوب افريقيا ، وبتوحيد كوريا ، وفي نفس الوقت الذى سيحدث فيه تقدم بالنسبة لمشكلة قبرص ، وفي الوقت الذى تتحول فيه منطقة المحيط الهندى الى منطقة سلم ، فاننا نتساءل عن الطريقة التى ستحل بها مشاكل امريكا اللاتينية وغير ذلك من البلاد التى تكافح شعوبها للحصول على الحرية والنمو والمساواة . ان تخفيف حدة التوتر الدولي سوف نرتبط ايضا بحل مشكلة السباق على التسلح ، والقضاء على التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ، وحل المشاكل الاقتصادية الدولية عن طريق اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان مؤتمر القمة الخامس للبلاد غير المنحازة الذى عقد اخيرا في كولومبو اتخذ قرارات حاسمة واضحة بالنسبة لكل هذه المجالات وقد اشتركنا في وضع هذه القرارات وسنعمل على وضعها موضع التنفيذ نظرا لان سياسة عدم الانحياز هي سياستنا الداخلية والخارجية على السواء .

ان أزمة الشرق الاوسط قد اصبحت اكثر حدة ، خاصة بسبب الاحداث التى تجرى في لبنان ، والتى تستغلها اسرائيل لتأخير حل مشكلة فلسطين ، ان مسؤولية هذه الامور تقع على عاتق اسرائيل ، وعلى غيرها من القوى التى تساعدها على التصرف بهذه الطريقة .

Digitized by UNOG Library

ان الجمعية العامة قد أكدت أكثر من مرة مبادئ حل هذه المشكلة بطريقة عادلة حاسمة ، وذلك عن طريق منح شعب فلسطين حقوقه الشرعية ، ومنح منظمة تحرير فلسطين حق تمثيل شعب فلسطين في كل المجالات . ونحن نعتقد أن القرارات التي اتخذتها البلاد غير المنحازة في كانون الثاني /يناير الماضي - والتي حصلت على تأييد عام في مجلس الأمن - لكن للأسف وقعت تحت تأثير حق النقض ، وهذه القرارات تعتبر قاعدة مقبولة بالنسبة للاجراءات القادمة للوصول لحل عادل لهذه المشكلة . ولابد من القيام بخطوات أخرى في هذا المجال لحل مشكلة الشرق الأوسط في القريب العاجل ، فقد حان الوقت لكي يستطيع شعب فلسطين ، الذى ترزح قضيته على عاتق الانسانية وضميرها ، أن يحقق حريته وذاتيته المستقلة . واذا لم يتحقق ذلك لن يكون هناك حل شامل دائم لمشكلة الشرق الأوسط ولا سلم أو أمن لكل البلاد الموجودة في هذه المنطقة .

ان النجاح الذى حققته حركات التحرير في ناميبيا وزمبابوى ، وكفاح الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا ، يدلان على أن الوقت سيحين قريبا للقضاء على معاقل التمييز العنصرى والاحتلال . ان المحتلين والعنصريين في جنوب أفريقيا يعتمدون على المساعدة العسكرية والاقتصادية التي تأتيهم من الخارج ، ويقومون بعملية ارهاب وحشية ضد شعوب افريقيا بطرق متعددة لكي يمنعوا تحرر هذه البلاد وتحقيقها لوحدتها ، وهم بهذه الطريقة يخدعون الرأى العام العالمي . وعلى جمعيتنا أن تدين هذه الامور وأن ترغم حكومة جنوب افريقيا على أن تخضع لقرارات الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن .

ان الانسحاب التام غير المشروط من ناميبيا وجنوب افريقيا يجب أن يتم بأسرع وقت ممكن لأن هذه البلاد قد حان لها الوقت لكي تحصل على استقلالها . وعلى الأمم المتحدة أن تحرص على مصالح ناميبيا حتى تحصل على استقلالها التام ، وأن تقدم لها أكبر قدر ممكن من المساعدة لمعاونة هذا الشعب المكافح للحصول على استقلاله .

وفي زمبابوى ، لابد أن تتولى الأغلبية الافريقية زمام الأمور بأيديها ، وعلى منظمتنا أن تتخذ الاجراءات العملية ، وأن تقدم المعونة الفعلية لحركات التحرير في جنوب افريقيا لكي تدفع عجلة تحقيق أهدافها . ونحن نأمل في أن البلاد الغربية التي ماتزال تقدم المعونة لحكومة التمييز

Digitized by UNOG Library

العنصرى في جنوب أفريقيا ، سوف تفهم أنه لا يمكنها أن تقف أمام اهداف افريقيا الجنوبية التي تكافح ضد الاحتلال والتمييز العنصرى وتريد أن تطرده من أراضيها .

ان بلدى يهتم أيضا بايجاد حل سريع لمشكلة قبرص واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ القرار رقم ٣٢١٢ (د-٢٩) . وان بلدى يقدم كل تأييد من جانبه لاستمرار المفاوضات لحل مشكلة قبرص على أساس من المساواة بين الطائفتين القبرصية والتركية وتحت اشراف الأمم المتحدة مع المحافظة على سلامة الأراضي والاستقلال في قبرص .

ان مؤتمر هلسنكي ومؤتمر القمة الخامس للبلاد غير المنحازة في كولومبو قد اهتما اهتماما كبيرا بمشاكل البحر المتوسط بغية اقرار السلم والأمن في هذه المنطقة . ونحن بصفتنا من بلد ان البحر المتوسط ، نهتم تماما ببدء تنفيذ الوثيقة المتعلقة بالبحر المتوسط ، والتي وافقت عليها هذه المؤتمرات الهامة . ونحن نرى أن الوقت قد حان لكي تقوم الأمم المتحدة أيضا بدراسة مسألة تحويل البحر المتوسط الى منطقة سلام وتعاون نظرا لأن هذه المنطقة في الوقت الحاضر تعتبر بؤرة توتر تهدد السلم والأمن في العالم ، ولا بد من أن يتم الانفراج في هذه المنطقة ، وأن نشعر بذلك .

ان الموقف في كوريا كذلك يشكل بؤرة توتر . وعلى الأمم المتحدة أن تعمل على سحب كافة القوات الأجنبية من جنوب كوريا ، والقضاء على القواعد العسكرية في هذه المنطقة للسماح لشعوب كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بالقيام بتوحيد سلمي لكوريا على أساس من المساواة ، وطبقا للقرار الذى اتخذ في ٤ تموز/يوليو سنة ١٩٧٢ .

ان الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة حتى الآن ، والتقدم الذى تحقق في مجال نزع السلاح يعتبر ضئيلا وغير مرض . ان يوغوسلافيا وغيرها من البلاد غير المنحازة تسترعي الانتباه ، منذ سنين طويلة ، الى هذا الوضع الذى يؤدى الى عدم ايجاد حل لمشكلة نزع السلاح . ان السلم لا يمكن المحافظة عليه عن طريق التسلح أو التنافس بين المعسكرات وسباقها على التسلح . لابد من أن نجد اذن حلا لمشكلة نزع السلاح ، وأن تشرف الأمم المتحدة على هذا الأمر حيث لا يخضع لرقابتها حتى الآن . ان هناك عقبات من الصعب تخطيها في هذا المجال رغم تأييد شعوب وبلاد كثيرة لقضية نزع السلاح .

Digitized by UNOG Library

ان البلاد غير المنحازة في مؤتمر القمة الخامس الذى عقد في كولومبو قد نادت بمبادرة تقضي بعقد دورة غير عادية للأمم المتحدة عام ١٩٧٨ تعكف على معالجة مشكلة نزع السلاح وذلك ايمانا منها بأنها بهذه الطريقة ستعطي دفعات جديدة لايجاد حل للمشاكل الاولية لنزع السلاح ، مثل حظر استخدام وانتاج الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة الأخرى المدمرة بشكل عام ، ووضع حد للسباق على التسلح ، وسحب القوات الأجنبية ، والقضاء على المعسكرات والقواعد العسكرية في البلاد الأجنبية ، وغير ذلك من الاجراءات التي تخدم تعزيز الأمن والسلم في العالم . واننا نؤمن تماما بأن تلك الدورة الاستثنائية اذا أعدت بطريقة مرضية ، فانها ستعمل على مساعدة كل الدول والمجتمع البشرى في هذا المجال . ولهذا ، فاننا نرى أن على جمعيتنا العامة هذه المرة أن تتخذ قرارا بالنسبة لعقد دورة استثنائية في هذا المجال عام ١٩٧٨ لكي نبدأ فورا في الاعداد لها .

من المؤكد أن هناك اتفاقا عاما على اعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادى العالمي بالكامل أيا كانت الاعتراضات التي يجب أن نواجهها في هذا الصدد .

ان المجتمع الدولي قد التزم بطريقة لاجدال فيها بارساء نظام اقتصادى دولي جديد ، يشكل خطوة جديدة هامة في اضفاء طابع الديمقراطية على العلاقات الدولية على أساس من المساواة واحترام مصالح جميع الدول . ان مهمتنا الرئيسية الآن هي أن نبدأ على هذا الاساس الذى بنيناه معا في اتخاذ اجراءات تسمح لنا بالتقدم نحو تنفيذ قرارات الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة .

وأود أن أؤكد هنا أن طريق المفاوضات البناءة انما هو شيء ، ومحاولة استغلال هذه المفاوضات كحجة لاستمرار الوضع الحالي ، شيء آخر . من المستحيل على الدول النامية أن تقبل هذا التسويف الذى نراه الآن . واذا عرفت هذه الدول أن المفاوضات لن تحقق مطالبها ، فانها سوف تراجع موقفها ، بلا شك ، من ناحية اتخاذ اجراءات لتحقيق العدل في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان انشاء النظام الاقتصادى الدولي الجديد قد حظى من جانب مؤتمر الدول غير المنحازة الذى عقد في كولومبو أيضا باهتمام خاص ، ويجب على الجمعية العامة أن تمنح أولوية متقدمة لهذا

Digitized by UNOG Library

الموضوع . ويجب أن نؤكد هنا على الفرق الكبير بين الأهداف التي يجب تحقيقها عن طريق المفاوضات، وبين ادوات تنفيذ القرارات الصادرة عن هذه المفاوضات . ان البلاد النامية ، على سبيل المثال ، ليست مستعدة على الاطلاق لكي تناقش مسألة ضمان قوتها الشرائية وأسعار صادراتها من المواد الأولية . ان الدورة الحالية يجب أن تتخذ قرارات سياسية بالنسبة للأهداف التي ذكرتها الآن وأهداف أخرى أيضا ، وأن تساهم بذلك في التغلب على الصعوبات التي تواجه المفاوضات الجارية لا سيما في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومؤتمر باريس .

Digitized by UNOG Library

من المهم جدا تنفيذ قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الرابع لحل مشكلات المواد الأولية ، وكذلك مشكلة الديون الخارجية للدول النامية .

ان استمرار اعمال مؤتمر باريس انما هو علاقة مشجعة تثبت وتشهد بتأييد المشتركين فيه للوصول الى حل . ومع ذلك فان نجاح هذا المؤتمر انما يعتمد على رغبة المشتركين فيه بشأن هذا الأمر .

ان الاستراتيجية الدولية للعقد الثاني للامم المتحدة للتنمية قد صيغت في ظروف تختلف تماما عن الظروف الحالية ، ولذلك يجب أن نتناول منذ الآن الاجراءات الاستراتيجية التالية للعقد الثالث للتنمية لايجاد نظام اقتصادى دولي جديد .

ولتحقيق تنمية أسرع للدول النامية يجب على هذه الدول أن تعتمد على أنفسها أولا ، وعلى تعاونها بين بعضها البعض ، ولهذا الهدف فان هذه الدول تقوم باتخاذ مبادرات لتشجيع التعاون الاقتصادى فيما بينها .

اننا نعلق أهمية كبيرة على ضمان الحقوق الاساسية للانسان التي تمثل عنصرا جوهريا في القضاء على التبعية ، والاستغلال ، والسيادة الاجنبية . ان حقوق الانسان لا يمكن أن تتحقق في ظروف ممارسة القوة واستمرار الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والتفرقة العنصرية ، والتمييز العنصرى ، ان افضل مثل على ذلك يتصف به جنوب افريقيا وشيلي والبلاد العربية المحتلة وغيرها .

ان حماية حقوق الشعوب لا تنفصل عن حقها في تقرير المصير ، وفي الحرية ، وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ذلك ان الانسان لا يمكن أن يمارس هذه الحقوق الا بتعاونه مع الاطراف الاخرى في الانسانية ، واحترام حقوق مختلف الاجناس والشعوب ، واحترام الحقوق المدنية والسياسية لهذه الشعوب .

" . . . لا يمكن حرمانها من حق أن تكون لها حياتها الثقافية الخاصة وممارسة شعائرها الدينية ولغاتها الخاصة بها أيضا " .

وبالنظر الى عدم احترام حقوق الأقليات الذى نراه في اجزاء كثيرة من العالم وفي علاقاتها فاننا نعتبر أن منظمة الأمم المتحدة يجب أن تعلق على هذه المشكلة كل اهتمام تستحقه حتى يمكن الموافقة على وثيقة دولية لحماية حقوق الاقليات . وبذلك فان الامم المتحدة ستسهم مساهمة جديدة وهامة في التعاون والتقارب بين الشعوب والدول .

Digitized by UNOG Library

ان بدء سريان الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان يعتبر نجاحا للمجتمع الدولي . ويقدم الاساس والاطار لمعاهدة أكثر شمولا وفعاليه لتطبيق حقوق الانسان ، وعلى أية حال ، فان كل الدول سوف تنضم الى هذه الاتفاقيات لكي تؤكد مطلبها العالمي .

اننا نرى أعمالا عديدة ومعقده تضطلع بها جمعيتنا العا يظهر معه صعوبة وعظم التزاماتنا ، واننا نثق ثقة كاملة في قدرة جمعيتنا العامة على مواجهتها وفي انها سوف تصل الى حل بشأنها ، ذلك أن الشعوب جميعا تسهم في جهود الجمعية العامة ، وتبذل كل جهد في هذا الصدد ، ودون أن نقلل من أهمية الصعوبات التي منعت حتى الان تنفيذ امكانياتنا ، فيجب الا نسمح للفرص القائمة أن تذهب سدى ، والثقة التي نتمتع بها ان تضلل .

(رفعت الجلسة عند الساعة ١٣/٥٥)

Digitized by UNOG Library